



جمهورية السودان  
وزارة الزراعة والغابات  
الهيئة القومية للغابات



برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات  
منحة مرفق الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات

## التقرير النهائي بشأن إنشاء آلية رد المظالم وجبر الضرر

الاستشارات الزراعية والخدمات

الخرطوم

٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م

## إعداد

الاستشارات الزراعية والخدمات  
منذ 1983  
السودان  
الخرطوم صندوق بريد 3151  
دكتور محمد عثمان أبو زيد  
المدير العام  
الاستشارات الزراعية والخدمات

## تم إعداده لصالح

وحدة إدارة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات  
وزارة الزراعة والغابات  
الهيئة القومية للغابات  
الخرطوم ص. ب. 658

## حقوق التأليف والنشر

الهيئة القومية للغابات  
الإصدار : ديسمبر 2018

## فريق مشروع الدراسة

1. الأستاذ الدكتور أبو القاسم سيف الدين
  2. دكتور محمد أسامة محمد الحسن
  3. دكتور فضل أحمد
  4. دكتور إبراهيم آدم
  5. دكتور التوم الصادق
  6. المهندس أيمن محمد عثمان
- الغابات/الصمغ العربي  
أنظمة المعلومات  
المستشار القانوني  
التنمية الريفية  
الإدارة العامة للمراعي والعلف  
منسق

## جدول المحتويات

### Contents

6	فهرس قائمة الجداول
6	فهرس قائمة الأشكال
6	فهرس قائمة الخرائط
7	1. شكر وتقدير
9	2. الملخص التنفيذي
15	4. مقدمة مقدمة
15	1.4 السياق الوطني
	2.4 برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان (برنامج الرد +
17	(REDD+)
18	3.4 الهدف المنشود من المهمة
18	5. المنهجية
18	1.5 ولايات الدراسة التجريبية للآلية
19	2.5 النهج المتبع
21	6. النتائج الرئيسية
21	1.6 آليات رد المظالم وجبر الضرر الحالية والمحتملة
21	1.1.6 المظالم المتعلقة بقطاع الغابات
22	2.1.6 التعاريف:
	3.1.6 البرنامج الدولي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والأسس القانونية لآلية رد المظالم وجبر الضرر
22	
24	2.6 استجابة أصحاب المصلحة
24	1.2.6 لمحة عامة
24	2.2.6 الهيكل الاجتماعي
25	3.2.6 إدارة المراعي
26	4.2.6 إدارة الغابات
27	6.2.5 النزاعات والمظالم
28	6.2.6 مناقشات مجموعة نقاط الاتصال
28	3.6 النزاعات والمظالم

4.6	المظالم ضمن سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرّد + (REDD+))	29
5.6	التغذية المرتدة وآلية رد المظالم وجبر الضرر	30
6.6	إجراءات حجز الغابات كنموذج لآلية رد المظالم وجبر الضرر	31
7.6	آليات رد المظالم وجبر الضرر الحالية	32
8.6	الثغرات ونقاط الضعف	33
9.6	آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة	34
1.9.6	الهدف العام	34
2.9.6	الأهداف المحددة	34
3.9.6	الأساس المنطقي لآلية رد المظالم وجبر الضرر	35
10.6	الهيكل المقترح لآلية رد المظالم وجبر الضرر	36
1.10.6	على مستوى القرية ومخيم البدو	36
2.10.6	مستوى المحلية	36
3.10.6	المستوى الولائي	37
4.10.6	المستوى القومي (الاتحادي)	37
11.6	التحديات التي تواجه آلية رد المظالم وجبر الضرر	37
12.6	ورشة عمل التحقق	38
7.	التوعية وبناء القدرات	41
1.7.		41
1.7	مقدمة	41
2.7	سجل المظالم الإلكتروني وقاعدة البيانات	43
8.	الاستنتاجات والتوصيات	39
1.8	الاستنتاجات:	39
2.8	التوصيات:	39
9.	المرفقات	40
	المرفق (1):	40
1)	الهدف العام:	40
2)	الأهداف المحددة:	40
10.	المراجع	53

### فهرس قائمة الجداول

- الجدول 0-11.5: المجيبون على مناقشات مجموعة نقاط الاتصال.....21
- الجدول 0-22.2.6 : التركيبة الإجتماعية .....25
- الجدول 0-3 (3.2.6): تصور المجيبين لإدارة المراعي .....25
- الجدول 0-4 (4.2.6): تصور المجيبين لإدارة الغابات.....26
- الجدول 0-5 (5.2.6): النزاعات والمظالم .....27
- الجدول 0-1(1.7): خطة عمل تفعيل عملية آلية رد المظالم وجبر الضرر في السودان.....38

### فهرس قائمة الأشكال

- الشكل 1(1.6): الهيكل التنظيمي الحالي لآلية رد المظالم وجبر الضرر .....40
- الشكل 2 (2.6): الهيكل التنظيمي المقترح لآلية رد المظالم وجبر الضرر .....40
- الشكل 3(1.7): العرض التخطيطي لبناء القدرات.....43
- الشكل 4 (2.7): سجل المظالم الإلكتروني وقاعدة البيانات.....44

### فهرس قائمة الخرائط

- الخريطة (1): ولايات جمهورية السودان 2017. المصدر: الأطلس العالمي .....15
- الخريطة (2): منطقة الدراسة (ولايات شرق دارفور وجنوب كردفان والقضارف).....19

## 1. شكر وتقدير

بالرغم من جدولته الزمني الضيق والمزدحم بالعديد من الاجتماعات والارتباطات الأخرى، فقد أفرد سعادة والي شرق دار الفور وقتاً ثميناً لفريق الدراسة باستقبالنا بمقر إقامته في حاضرة الولاية مدينة الضعين، حيث تمكنا من شرح المهمة والغرض من برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. ولذلك، يود أعضاء فريق الدراسة الإعراب عن امتنانهم لسعادة والي لدعمه الكامل للبرنامج. كما يسر فريق دراسة آلية رد المظالم وجبر الضرر أن يعرب عن عظيم امتنانه وعرفانه لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي طوقهم به سعادة الأستاذ محمد الشيخ موسى وزير الزراعة والغابات في كل من مكتبه ومقر إقامته طوال مدة الإقامة في مدينة الضعين. ويود الفريق الإعراب عن شكره وعرفانه مع التقدير العظيم للجهود الحثيثة التي بذلها سيد محمد في عقد الاجتماعات وترتيب ورش العمل مع المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الخاصة المعنية ببرنامج الرِدْ + (REDD+) ويرجع الفضل الخاص لمدير غابات الولاية بالضعين والموظفين لكرم الضيافة والتعاون مع الفريق. ويود أعضاء الفريق أيضاً الإعراب عن امتنانهم للسيد/مصطفى يوسف آدم، المدير العام للزراعة على اهتمامه الشديد ببرنامج الرِدْ + (REDD+) والمساعدة في تنظيم الاجتماعات. ويتوجه الفريق بالشكر أيضاً إلى نائب رئيس لجنة الزراعة بالمجلس التشريعي الولائي بمدينة الضعين ورئيسة الاتحاد النسائي بمدينة الضعين ورئيس جمعية منتجي الصمغ العربي وأعضاء اتحاد المزارعين والرعاة والأستاذ محمد مصطفى وكيل نيابة الضعين و الأستاذ علي سنين مادبو رئيس الجمعية السودانية لحماية البيئة. الخدمات الشخصية المقدمة من قبل عادل عركي في بيت الضيافة هي محل تقدير كبير.

أثناء تواجد فريق الدراسة في القضارف، فقد أغدق عليه مدير غابات الضعين سيد موسى بلة الفريق بالحفاوة وكرم الضيافة كما أسهم في تنظيم الاجتماعات وورش العمل. ومن بين موظفيه السيدة تغريد علي الصديق، منسق برنامج الرِدْ + (REDD+) وعثمان العوض سعيد، فقد كانا نعم المرشدين للفريق أثناء زيارته للغابات المحجوزة بشكل عام وبرنامج الرِدْ + (REDD+) على وجه الخصوص. كما نود أن نشيد بما أظهره السيد بلة من بعد نظر بما فيه الكفاية عند ترتيب اللقاءات مع الناظر عوض كريم محمود زايد من قبيلة الضباينة البدوية ومصطفى داود الرئيس السابق لاتحاد صغار المزارعين والبشير إسماعيل والمستشار القانوني للغابات ويوسف عبد الله بلال رئيس الجهاز القضائي. أجرى فريق الدراسة مناقشة حيوية بشأن إدارة الموارد الطبيعية في مقر إدارة غابات الولاية حيث قدم المشاركون في ورشة العمل مساهمات مفيدة للغاية. يتوجب علينا في هذا المقام توجيه الشكر إلى الأستاذ بلة الذي ترأس الجلسة وقاد المناقشة إلى جانب زملائه الأساتذة: غسان من الثروة الحيوانية ومحمد عبد الله من مؤسسة الزراعة الآلية ومحمد يوسف المسؤول عن الأخرمة الواقية وبكري صالح من أبحاث الغابات والسيدة سميحة شاكر مدير إدارة المراعي. استقبل عضو الفريق المستشار عز الدين ترحيباً حاراً في كادقلي بولاية جنوب كردفان من قبل السيد آدم عبد الله آدم مدير غابات الولاية ونائبه حاتم مختار، الذين أطلعاه على التقدم الذي أحرزه برنامج الرِدْ + (REDD+). تم عقد المزيد من الاجتماعات مع عبد الله

حجونة عبد الله، منسق برنامج الرِدْ + (REDD+) للمزيد من التفاصيل. من بين الأشخاص الآخرين الذين ألتقيناهم: ملازم أول طارق من شرطة حماية الحياة البرية ومحمد ضحية مدير عام الثروة الحيوانية وحارن حماد مدير إدارة المراعي ومدير الموارد المائية النور ومدير عام الزراعة ومدير استخدام الأراضي ومكافحة التصحر والبحوث الزراعية. كما تم اللقاء بأعضاء المحكمة الأهلية والمزارعين والرعاة.

## 2. الملخص التنفيذي

ظلت غابات السودان ترفد المجتمعات الحضرية والريفية بمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات مما عرضها لأضرار سوء استخدام جسيم نتيجة للنمو السكاني وما ترتب عليه من زيادة في الطلب على الغذاء وحطب الوقود في القطاع التقليدي أو في الزراعة التجارية مما يضع البلاد في مواجهة مع التصحر والاحتباس الحراري في ظل محدودية قدرة السودان على إستعادة الغابات المدمرة والتي تقتصر على 10% فقط مما هو مطلوب (الهيئة القومية للغابات، 2016م).

من مسببات ودوافع إزالة الغابات وتدهورها عوامل مباشرة، مثل التوسع الزراعي والرعي الجائر وقطع الأشجار بينما تشمل العوامل غير المباشرة زيادة النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الغابات (الهيئة القومية للغابات، 2016م).

تهدف هذه الدراسة لبناء آلية رد المظالم وجبر الضرر وتقديمها إلى أصحاب المصلحة المعنيين في برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ+ (REDD+)

أُبرم عقد بين جهة العمل وشركة الإستشارات الزراعية والخدمات (ACAS) التي أوفدت خمسة خبراء من مختلف التخصصات لتنفيذ المهام بالتشاور مع الإدارات الحكومية المعنية ببرنامج الرِدْ+ (REDD+) وأصحاب المصلحة المعتمدين على الغابات. جمعت البيانات وأُجريت مشاورات في ولايات شرق دارفور والقضارف وجنوب كردفان والتي تمثل بؤر ساخنة لإزالة الغابات وتدهورها. تم الحصول على البيانات الثانوية من التقارير والدراسات المتعلقة بالسياسات والتشريعات الحكومية وتقارير آلية رد المظالم وجبر الضرر من بلدان أخرى.

من ناحية أخرى، تم الحصول على بيانات أولية من أصحاب المصلحة عبر إستبيانات من واقع تجاربهم وخبراتهم في إدارة و/ أو رد المظالم وحل النزاعات المتعلقة بالغابات.

كشفت الدراسات عن ضرورة إعادة وتمكين الإدارة الأهلية والآليات الأخرى غير الرسمية لمعالجة النزاعات وجبر الضرر الناتج عن استخدام منتجات الغابات أو تنفيذ برامج آلية الرِدْ+ (REDD+).

تشير نتائج مناقشات مجموعات نقاط الإتصال ومقابلات الشخصيات المفتاحية وورش العمل وورش حل المشكلات وغيرها من أشكال جمع البيانات إلى أن المجتمعات المعتمدة على الغابات تواجه مظالم ونزاعات في مناطق مختلفة من البلاد. تعتمد معظم المناطق الريفية في السودان اعتماداً كبيراً على المؤسسات التقليدية في حل النزاعات ورد المظالم

وجبر الضرر خاصة وأن الوصول إلى آليات قضائية رسمية نادرة في المناطق الريفية علاوة على أنها مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً.

تلتزم الأطراف المتنازعة بالتقاليد والعرف بقبول حكم لجنة شيوخ القرية (الأجاويد) كوسيلة للحفاظ على النظام الإجتماعي والإستقرار.

تتطلب آلية جبر الضرر المقترحة:

- ❖ تسليح الجهات الفاعلة في جميع القطاعات والمستويات بمهارات جيدة لإدارة عملية جبر الضرر وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات إستلام وتسجيل ونقل المعلومات التي تجمع.
- ❖ ضمان حصول الكيانات المناظرة على فهم شامل لتغير المناخ وأهداف برنامج الرِدْ+ (REDD+) والسياق العام لآلية جبر الضرر بالنسبة لإدارة الغابات.
- ❖ ضرورة بناء قدرات أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية الذين ليست لديهم دراية تامة بأجندة برنامج الرِدْ+ (REDD+) حتى يتسنى لهم الإستفادة من التدريب المستمر ودعم القدرات في ضوء مسؤوليتهم المتوقعة حيال تنفيذها.



### 3. محتويات متنوعة

#### أ. الاختصارات والأسماء المختصرة

	English	Arabic
A/R	Afforestation/Reforestation	استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير
CBO	Community Based Organization	المنظمات المجتمعية (الأهلية)
CFM	Community Forest Management	إدارة الغابات الشعبية
D+D	Deforestation and forest Degradation	إزالة وتدهور الغابات
ED	East Darfur State	ولاية شرق دارفور
FCPF	Forest Carbon Partnership Facility	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
FGRM	Feedback and Grievance Redress Mechanism	آلية رد المظالم وجبر الضرر
FNC	Forest National Corporation	الهيئة القومية للغابات
GHG	Green House Gases	غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)
GMCRM	Grievance Management and Conservation of Resources Management.	إدارة جبر المظالم وإدارة حماية الموارد الطبيعية
GRM	Grievance Redress Mechanism	آلية جبر المظالم
GS	Gedarif State	ولاية القضايف
GtCO <sup>2</sup> e	Gigaton carbon dioxide equivalent	جيجا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون
Ha	Hectare = 10,000 m <sup>2</sup>	الهكتار = 10,000 متر مربع
KII	Key Informants' Interview	مقابلات المُستعلم منهم الرئيسيين
INDCs	Intended Nationally Determined Contributions (INDCs)	المساهمات المقررة المحددة وطنياً
LC	Local Council	المجلس المحلي
LTRO	Land Tenure and Registration Ordinance, 1925	قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925
ME	Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MF	Mechanized Farming	الزراعة الآلية
MFC	Mechanized Farming Corporation	المؤسسة العامة للزراعة الآلية
NA	Native Administration	الإدارة الأهلية
NTFP	Non-Timber Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
NWFP	Non-Wood Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
PSW	Problem Solving Workshop	ورشة عمل حل المشكلات

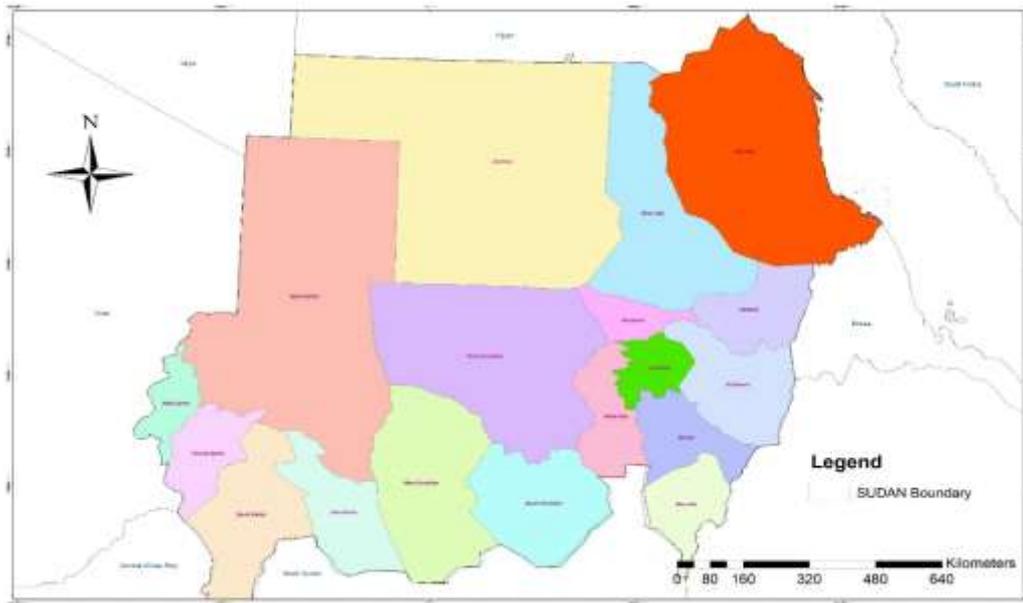
	English	Arabic
REDD+	Reducing Emissions from Deforestation and forest Degradation + sustainable management of forest resources and enhancement of forest carbon.	خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات + الإدارة المستدامة لموارد الغابات وتعزيز كربون الغابات
R-PP	Readiness Preparation Proposal	مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية"
SECS	Sudanese Environment Conservation	الجمعية السودانية لحماية البيئة
SK	South Kordofan State	ولاية جنوب كردفان
SSCR	Sudan's Second Communication Report	تقرير الاتصال الثاني للسودان
ToR	Terms of Reference	الاختصاصات (الشروط المرجعية)
ULA	Unregistered Land Act, 1970	قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ
<b>B. Glossary:</b>		ب. المسرد
Abbala	Camel herding nomads	رعاة الإبل الرحل
Agroforestry	Planting crops with woody perennials	زراعة المحاصيل مع النباتات المعمرة الخشبية
Ajaweed	Village/Camp elder council	مجلس كبار رجال القرى/المعسكرات المعني بالتوسط بين المتخاصمين لحل الخلاف بالحسنى
Baggara	Cattle herding nomads/tribes	رعاة الأبقار الرحل (قبيلة البقارة)
Feddan	4,200 m2.	4,200 متر مربع.
Hakura	Land allocated for a person/family	الأرضي المخصصة للشخص/الأُسرة
Harig	Burning of weeds along with hay	حرق الحشائش إلى جانب القش
Hashab, tree	<i>Acacia senegal</i>	شجرة الهشاب <i>Acacia senegal</i>
Joghan, tree	<i>Diospyrusmespliformes</i> Diospyros <i>mespiliformis</i>	شجرة جوغان
Kitir, tree	<i>Acacia mellifera</i>	شجرة الكيتير <i>Acacia mellifera</i>
Murhal	Transhumance passage of the nomads	ممر/مسار الإرتحال الموسمي للقبايل الرعوية بحثاً عن الكلاً
Nazir/Nazir Umoum	Highest ranking native/tribal administrator	الناظر: أرفع مسؤول أهلي/قبلي
Omda	Native administrator in a locality	العمدة: زعيم الإدارة الأهلية في المحلية
Sawani	Livestock resting grounds along the Murhal	سواني: نقاط استراحة الماشية على طول المرحال
Sahab, tree	<i>Anogeissus leiocarpus.</i>	شجرة الصهب <i>Anogeissus leiocarpus.</i>
Sharmout	Dried meat	اللحم المجفف
Sheikh	Native administrator at village level	المسؤول الأهلي علي مستوى القرية
Talh, tree	<i>Acacia seyal subsp. seyal</i>	شجرة الطلح <i>Acacia seyal</i>

	English	Arabic
Taungya	Planting of forest trees by landless farmers	التونجيا = زراعة أشجار الغابات بواسطة المزارعين الذين لا يملكون أرض
Wali	State Governor	والي الولاية

## 4. مقدمة مقدمة

### 1.4 السياق الوطني

تم تقسيم جمهورية السودان والتي تبلغ مساحتها 1,886,068 كيلومتر مربع إدارياً في عام 2017 إلى 18 ولاية. تشير الخريطة (1) إلى تقسيم الولاية إلى عدة محليات. يحكم كل ولاية والي (حاكم)، ويساعده مجلس وزراء ولائي مؤلف من 5 - 8 وزراء ومعتمد على رأس كل محلية من محليات الولاية وجميعهم يعينهم الرئيس. في حين أن المجلس التشريعي للولاية المنتخب يضطلع بالمسائل المتعلقة بالتشريع على مستوى الولاية، فإن المجلس التشريعي للمحلية المنتخب هو المسؤول عن ذلك في كل محلية. يبلغ عدد السكان بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء من 40.8 مليون نسمة في عام 2017 من العديد من القبائل ويحكم كل منها تسلسل هرمي للإدارة الأهلية برئاسة رئيس بارز يحمل لقب ناظر وشارتاي ومك وملك وفيرشا وسلطان أو الشيخ. ويساعد الرئيس عدد من المرؤوسين يُعرف كل منهم باسم العمدة بينما تتم إدارة القرى أو المعسكرات البدوية بواسطة الشيخ. يُستخدم لقب "ناظر" في هذا التقرير ليمثل كبار الزعامات من وجهاء الطبقة الراقية.



الخريطة (1): ولايات جمهورية السودان 2017. المصدر: الأطلس العالمي

إن السودان في المقام الأول بلد زراعي ، حيث أن معظم الزراعة ذات طبيعة معيشية وتوظف حوالي 70% من إجمالي القوى العاملة ولكنها تساهم فقط بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الذرة الرفيعة والدخن والقمح هي الحبوب الرئيسية ، فإن أهم محاصيل التصدير هي السمسم والفاصوليا السودانية والقطن والصمغ العربي. كما يتم زراعة الحبوب والخضروات والفاواكه وقصب السكر على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. يوجد بالسودان أكبر عدد من الماشية في إفريقيا حيث يوجد أكثر من 100 مليون وحدة حيوانية وتليه في المرتبة الثانية إثيوبيا نحو (90%) منها مملوكة من قبل الرعاة الرحل وترعى في حوالي 75 مليون فدان من المراعي الطبيعية. توفر غابات السودان مجموعة متنوعة من المنتجات من بينها الصمغ العربي الأكثر أهمية إلى حد بعيد والذي

تستأثر البلاد ما بين 70 - 80% من الإنتاج العالمي. لقد انتهت مجموعة متنوعة من النزاعات الاجتماعية والحروب الأهلية منذ الاستقلال في عام 1956 في يوليو 2011 بانفصال جنوب السودان وهي المنطقة التي تضم نحو ثلثي موارد النفط السودانية والجزء الأكبر من غاباتها.

تلعب الغابات دوراً هاماً في الحفاظ على التنوع الحيوي ودعم الزراعة وحماية البيئة وسبل كسب العيش لـ 77% من سكانها. كما أنها ترفد الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي من خلال مجموعة متنوعة من منتجات الغابات غير الخشبية وحوالي 15% من العملة الصعبة في البلاد وتوفر حوالي 15% من فرص العمل في المناطق الريفية. بالإضافة إلى توفير جميع الاحتياجات المحلية من الخشب الصلب، كما توفر الغابات ما بين 70 - 80% من الاستهلاك القومي للطاقة والتي تقدر قيمتها بحوالي 2 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، شهدت الغابات تدهوراً متسارعاً من 46.5% في عام 1958 إلى 29.4% في عام 2005 قبل فصل الجنوب إلى 11.6% فقط في عام 2010 حيث يرجع ذلك إلى زيادة معدل الإزالة السنوي من 0.74% سنوياً إلى 2.2% سنوياً (الهيئة القومية للغابات، 2016).

كما أشار تقرير الاتصال السوداني الثاني، فإن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة والبالوعات لسنة 2000 كان 77650 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون والتي شملت 57611 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من الزراعة و 9392 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من تغيير استخدام الأرض والغابات 8539 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون الناجم عن النفايات و 2,015 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من النفايات فقط 93 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من العمليات الصناعية. ويشير الاتجاه في انبعاثات غازات الدفيئة إلى زيادة قدرها 8% من 72,014 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في سنة 1995 إلى 77,650 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في سنة 2000. في عام 2000 بلغ إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في القطاعات الثلاثة التي يتم تغطيتها في مساهمات السودان المقررة المحددة وطنياً قدرتها بحوالي 8,539 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من الطاقة و 9,392 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من تغيير استخدام الأرض والغابات و 2,015 جيغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون من النفايات. (SSCR, 2013) (تقرير الاتصال الثاني للسودان 2013).

أدخلت الحكومة الزراعة الآلية في السهول الطينية الشرقية والوسطى منذ عام 1942 والتي اتسمت باقتلاع جميع الأشجار وحرقها. حيث نتج عن ذلك إزالة ملايين الهكتارات من الغابات الطبيعية بما في ذلك بساتين الصمغ العربي من الغطاء الشجري. أجبر نظام الزراعة الآلية أصحاب الحيازات من صغار المزارعين والرعاة على الانتقال إلى المناطق الهامشية وغير الخصبة والوعرة والمتدهورة. وقد أفضى هذا النظام إلى انتشار مجموعة متنوعة من المظالم والصراعات بين المجتمعات التي تم الاستيلاء على أراضيها التقليدية للزراعة والرعي لصالح الزراعة الآلية أوزعماء القبائل الذين استفادوا لكونهم عملاء حكوميين لتحصيل ضريبة الأراضي، "tugundi" للاستيلاء على أفضل جنائن الصمغ العربي واسعة النطاق، لاسيما في كردفان الكبرى. استند تخصيص

الأراضي إلى قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 الذي أوصلت به لجنة برئاسة بونهام كارتر، السكرتير القانوني في سنة 1922 لتسوية الصراعات والمنازعات حول جنائن الصمغ العربي وأشجار التبليدي في محافظة كردفان. وقد أوصلت اللجنة من بين أمور أخرى بتسجيل حدائق الصمغ لأصحاب المطالبات الشرعيين ومعاملة جميع الأراضي غير المسجلة كما لو كانت مسجلة باسم الحكومة. على الرغم من أحكام القانون تحتفظ الحكومة بموجب القانون بالحق في مصادرة أي أرض مسجلة أو غير مسجلة إذا اقتضت الضرورة لتحقيق المصلحة العامة. تم دعم قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 لاحقاً بقانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970 ليشمل جميع الأراضي الأخرى غير المسجلة في حوزة الحكومة. اعتبرت الحكومة مشاريع الزراعة الآلية وكذلك المشاريع الزراعية الأخرى سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص على أنها "مصلحة عامة" دون إيلاء الاعتبار الواجب للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان السودان.

## 2.4 برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في السودان (برنامج الرّد + (REDD+))

يُعد خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بمثابة جهد عالمي لتغيير المناخ لدعم قيمة الغابات بما في ذلك الكربون المحتجز والمخزن في الغابات. ويشجع البلدان النامية على اعتماد تدابير سياساتية وحوافز إيجابية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة (برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات التابع للأمم المتحدة ، 2014). وقع السودان على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لسنة 1993 وصادق عليها وانضم إليها، والهدف النهائي المتمثل في تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على مستوى من شأنه أن يقلل من التدخل البشري في نظام المناخ. شاركت البلاد منذ ذلك الحين في العديد من المبادرات المتعلقة بتخفيف آثار تغيير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك إعداد قوائم الحصر القومي لغازات الدفيئة. على الرغم من أن السودان ليس باعناً كمية كبيرة من غازات الدفيئة، إلا أن استمرار إزالة الغابات وتدهورها لأمر يثير القلق على هذا النحو، يعتبر البرنامج الوطني لبرنامج الرّد + (REDD+) ، الذي يساهم في تقدير مصادر الانبعاثات داخل البلاد وبالوعات غازات الدفيئة أمراً ضرورياً من شأنه المساعدة في معالجة مسببات ودوافع إزالة الغابات وتدهورها. تم وضع مسودة استراتيجية وخطة عمل السودان الخاصة ببرنامج الرّد + (REDD+) استجابة لمقررات مؤتمر كانكون (الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف)، للتمكين من تحديد نظرة شاملة عن الوضع الحالي للموارد المادية والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإعداد الاستراتيجية بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تحليل أولي لمسببات/دوافع إزالة وتدهور الغابات، وكذلك الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني للرّد + (REDD+). وتتمثل الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات وتدهورها وفقاً ل (الهيئة القومية للغابات ، 2016) في:

❖ التوسع الزراعي : تحويل المساحات الشاسعة لصالح مشاريع الزراعة الآلية التي تعتمد على الأمطار والري التقليدي على حساب الغابات الطبيعية، بما في ذلك بساتين الصمغ العربي والمراعي وموائل الحياة البرية.

❖ قطع الأشجار: بغرض حطب الوقود والاستخدامات الأخرى للأخشاب

- ❖ الرعي الجائر: الرعي الجائر و قضم الأشجار وإرتصاص التربة يعيقان التجديد الطبيعي للغابات.
- ❖ حرائق الغابات والآفات والأمراض والجفاف والهجمات الفطرية والحشرات تعيق التجديد الطبيعي للغابات.
- ❖ التعدين: أصبح مؤخراً أحد الدوافع/المسببات الرئيسية لتدهور الغابات.
- ❖ النمو السكاني والتنمية: يؤدي إلى زيادة الطلب على المحاصيل الغذائية وخشب الوقود والفحم ومواد البناء.
- ❖ الأسواق: زيادة الطلب على الأخشاب عالية الجودة.
- ❖ إنفاذ القانون: ضعف القدرات المؤسسية والفساد.
- ❖ حيازة الأشجار: تؤدي سياسات حيازة الأشجار التي تخلق حوافز ضارة إلى إزالة الأشجار في المزارع.

### 3.4 الهدف المنشود من المهمة

الهدف من هذه المهمة هو وضع آلية جبر للمظالم تستهدف أصحاب المصلحة في برنامج الرِدْ + (REDD+) من خلال:

أ . تقييم ردود الفعل (التغذية المرتدة) الرسمية وغير الرسمية وآليات رد المظالم وجبر الضرر على المستويات المحلية والولائية والقومية.

ب. تحديد المظالم والنزاعات المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لتنفيذ برنامج الرِدْ + (REDD+)

ج. تحديد مواطن القوة المؤسسية الحالية والفجوات في القدرة على حل المظالم .

د. وضع إطار لآلية رد المظالم وجبر الضرر بما في ذلك خطة للبناء على مواطن القوة وسد الثغرات في القدرة على رد المظالم وجبر الضرر.

هـ. الوظائف الوقائية للموارد الغابية والتخطيط المستمر لتحسين وتعزيز آلية رد المظالم وجبر الضرر لصالح أصحاب المصلحة.

تصميم آلية رد المظالم وجبر الضرر التي من شأنها:

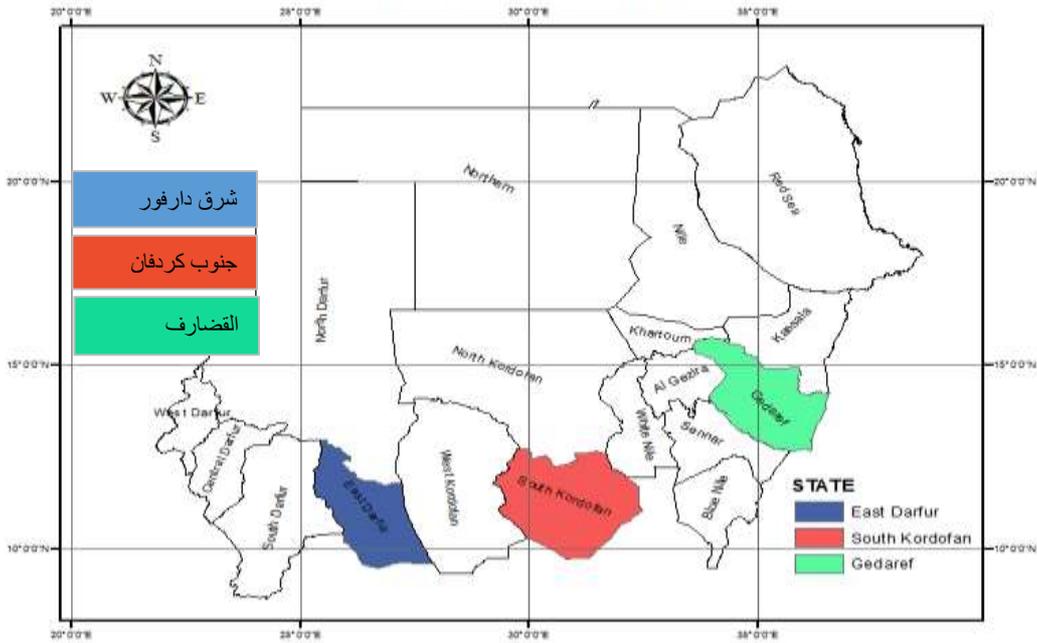
- ❖ معالجة الشواغل والتعامل مع المظالم بسرعة وفعالية وبطريقة شفافة وملائمة من الناحية الثقافية.
- ❖ أن تكون سرية وحساسة ومستجيبة لاحتياجات واهتمامات الأطراف المتأثرة بالمشروع.
- ❖ السماح بالوصول إلى سبل الإنصاف القضائية أو الإدارية للمتأثرين.
- ❖ السماح برفع الشكاوى المجهولة المصدر.
- ❖ أن يتضمن سجلاً لتسجيل وتتبع المظالم والإجراءات المتخذة.

## 5. المنهجية

### 1.5 ولايات الدراسة التجريبية للآلية

تم اختيار ثلاث ولايات كمواقع للدراسة لجمع البيانات والتشاور هي؛ شرق دارفور والقضارف وجنوب كردفان لتمثيل مناطق إزالة وتدهور الغابات في المناطق الجغرافية المختلفة ذات الغطاء الغابي المختلف ونظم استخدام الأراضي المختلفة. في حين أن استخدام الأراضي في شرق دارفور يعتمد في الغالب على تربية قطعان كبيرة من الماشية، فإن اقتصاد ولاية القضارف يعتمد على الزراعة الآلية الواسعة النطاق. من ناحية أخرى، لا تزال ولاية جنوب كردفان تعتمد إلى حد كبير على زراعة المحاصيل التقليدية وتربية الحيوان، التي تتعرض حالياً للتعدي عليها من قبل الزراعة الآلية. تعتبر مواقع الدراسة حالياً مصادر مهمة لمنتجات الغابات، مثل الحطب والفحم وأعمدة البناء والخيزران في وسط السودان، حيث تستنفد المصادر التقليدية لهذه المواد في أماكن أخرى من خلال الإفراط في استخدامها وكثيراً ما تشكو المجتمعات المحلية المتضررة نتيجة لذلك إلى الإدارة الأهلية أو السلطات الحكومية، ولا سيما الهيئة القومية للغابات لوقف هذه العمليات ولكن في كثير من الأحيان لا تلقى الشكاوى الاهتمام اللازم والاستجابة بسبب عدد لا يحصى من الأسباب.

### الولايات المختارة للدراسة Selected Study States



الخريطة (2): منطقة الدراسة (ولايات شرق دارفور وجنوب كردفان والقضارف)

## 2.5 النهج المتبع

يستند النهج المستخدم لجمع البيانات لهذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات/الدراسات السابقة ومقابلات أصحاب المصلحة والزيارات الميدانية.

## أ. البيانات الثانوية

شملت المصادر الثانوية مراجعة الأدبيات/الدراسات التاريخية وذات الصلة بما في ذلك أكثر من 50 دراسة وتقارير وبيانات إحصائية ذات صلة. تم استعراض الخرائط وتقارير إزالة وتدهور الغابات لتحديد المواقع المناسبة مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة المفضية إلى إزالة الغابات وتدهورها. تضمنت المستندات وثائق الحكومية وسجلات وكالات الأمم المتحدة وعدد من الدراسات الأكاديمية (أطروحات الماجستير والدكتوراة). ويتألف الجزء الأكبر من الوثائق من السياسات الحكومية والتشريعات والتقارير المقدمة من البلدان الأخرى ذات الصلة بآلية رد المظالم وجبر الضرر.

## ب. البيانات الأولية

ولأغراض هذه الدراسة، تم اعتماد منهجية استشارية وتشاركية وتفاعلية تشمل:

(1) استبيانات منظمة وشبه منظمة: تم استخدام هذه الاستبيانات لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة من 150 من أصحاب المصلحة (المزارعين والرعاة) في الولايات الثلاث، في حين تم تصميم استبيانات أخرى لتعبئتها من قبل المستعلم منهم الرئيسيين وكذلك في الولايات الثلاث.

(2) مشاورات متعمقة مع أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية التي تركز على المشاركين والمهتمين حالياً ببرنامج الرِدْ +

(REDD+) ، ومسؤولي الغابات والأوساط الأكاديمية والسلطة القضائية والإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

والمنظمات غير الحكومية والخبراء المتخصصين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وصناع القرار في الحكومة. أجرى

الخبير الاستشاري مقابلات مع المستعلم منهم الرئيسيين (KIIs) ومع صانعي السياسات والممارسين والباحثين وأعضاء

المجتمع المدني، للحصول على المعلومات بشأن خبراتهم في إدارة و/أو حل المظالم والتزاعات المتعلقة بالغابات وعن

الإصلاحات اللازمة في إطار السياسات والإطار القانوني والمؤسسي لتشغيل آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة. لقد

استخدمت هذه المشاورات لزيادة التحقق من صحة المراجعة المكتتبية (الاستعراض المكتتبي)، وتوفير الحقائق على أرض

الواقع في عملية تشاركية نفذت من خلال حلقات العمل ومناقشات مجموعة التركيز والمقابلات الشخصية.

(3) مناقشات مجموعة نقاط الاتصال مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد الصراعات والتحديات الرئيسية التي تواجه

آلية رد المظالم وجبر الضرر.

(4) الزيارات الميدانية (الحقلية).

تم تنفيذ زيارات ميدانية للغابات في المناطق المستهدفة بولايات الدراسة التجريبية لتقييم معايير معينة للصراعات والعوامل التي

تؤثر على حالة الغابات.

## ج. المجيبون

شملت الشرائح المستهدفة في مناقشات مجموعة نقاط الاتصال إجراء (76) مقابلة شخصية مع سياسيين وموظفين من وزارات الزراعة والمزارعين والرعاة وزعماء القبائل وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات منتجي الصمغ العربي والغابات وغيرها من موظفي الموارد الطبيعية .

**الجدول 0-1.51: المجيبون على مناقشات مجموعة نقاط الاتصال**

الولاية	مجموع المجيبين من الجنسين	أنثى	ذكر
شرق دارفور	48	14	34
جنوب كردفان	7	1	6
القضارف	21	2	19
المجموع	76	17	59

و 150 مجيباً من خلال استبانات تم توزيعها في الولايات الثلاث، بلغ إجمالي عدد المشاركين في الدراسة بأكملها 226 شخصاً .

#### د. تحليل البيانات

تم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( SPSS = Statistical Package for the Social Sciences ) للحصول على تكرار ردود أصحاب المصلحة على الاستبيانات . تضمنت المعلومات التي تم جمعها لهذه المهمة ملاحظات حقلية (ميدانية)، تم تحليلها بشكل موضوعي بناءً على الأهداف المحددة حيث تم تطبيق أسلوب تحليل السرد والمحتوى لمقارنة الآراء حول مختلف القضايا.

## 6. النتائج الرئيسية

### 1.6 آليات رد المظالم وجبر الضرر الحالية والمحتملة

يقدم هذا الفصل ملخصاً للنتائج الرئيسية للتقييم والتي يتم عرضها تحت ثلاثة عناوين رئيسية وهي: المظالم المتعلقة بقطاع الغابات ضمن سياق برنامج الرِدْ + (REDD+) وآلية رد المظالم وجبر الضرر الحالية والمقترحة.

#### 1.1.6 المظالم المتعلقة بقطاع الغابات

## 2.1.6 التعاريف:

وقد اعتمدت المصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة بالدلالات التالية :

ردود الفعل (التغذية الراجعة) Feedback : آراء حول أداء المشروع المقدم لأولئك الذين يديرونه.  
المظلمة/المظالم Grievance : تُعرف المظالم بأنها الظروف الفعلية أو المفترضة التي تشكل مسوغاً عادلاً للشكوى التي تخلق شعوراً بالظلم بين الأفراد أو الجماعات (مفوضية مكافحة الفساد 2013 ACCS).  
الجبر Redress : تعيين الحق أو تحقيق الإنصاف بإزالة سبب التظلم أو التعويض عنه.  
الصراع Conflict : الصراع هو موقف يسعى فيه طرفان على الأقل للحصول على ، في الوقت نفسه على مجموعة متاحة من الموارد النادرة غير القابلة للتجزئة نتيجة لحرمان نسبي.

## 3.1.6 البرنامج الدولي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات والأسس القانونية لآلية رد المظالم وجبر الضرر

لقد نشأت الآلية الدولية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات من المؤتمر الحادي عشر للأطراف في مونتريال بكندا سنة 2005، عندما اقترحت البلدان آلية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. في الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف بشأن تغير المناخ المنعقدة في بالي بإندونيسيا سنة 2007، أقرت البلدان بمساهمة الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية البشرية المنشأ (المقرر 2/CP.13 Decision). وينص المقرر على ولاية لعدة إجراءات تتخذها البلدان فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات في البلدان النامية، مثل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا واستكشاف مجموعة من الإجراءات وأنشطة البيان العملي وتعبئة الموارد لدعم هذه الجهود.

حدّد اتفاق كانكون (Cancun Agreement) نهج السياسات والحوافز الإيجابية بشأن القضايا المتعلقة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية. إن ضمانات كانكون (التعديل 1 من المقرر 1/CP.16) عبارة عن مجموعة من سبعة إجراءات (وقائية) ينبغي على البلدان تعزيزها ودعمها أثناء الاضطلاع بأنشطة برنامج الرّد + (REDD+) وتشمل ما يلي:

(1) الاتساق مع البرامج الوطنية للغابات والاتفاقات الدولية.

(2) حوكمة الغابات بشفافية وفعالية: ينبغي للبلدان التي تضطلع بأنشطة برنامج الرّد + (REDD+) أن تعزز وتدعم الهياكل

الوطنية الشفافة والفعالة لحوكمة الغابات، مع مراعاة التشريعات والسيادة الوطنية.

في سياق آلية رد المظالم وجبر الضرر يكون لهذه الضمانات أثران: أولاً، أنه خلال الحوكمة التي تتسم بالشفافية والفعالية سيتم

تقليل النزاعات والمظالم إلى الحد الأدنى؛ وثانياً، تحديد فيما إذا كانت آلية رد المظالم وجبر الضرر فعالة أم لا، يتوقف إلى حد

كبير على فعالية وشفافية إطار حوكمة الغابات في البلاد.

3) احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية: يجب على الدول التي تنفذ أنشطة الآلية برنامج الرِدْ + (REDD+) أن تكفل احترام معارف وحقوق الشعوب الأصلية وأعضاء المجتمعات المحلية بما يتسق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لسنة 2007، والاتفاقات الدولية ذات الصلة والقوانين الوطنية.

4) المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة: ينبغي للبلدان التي تنفذ إجراءات برنامج الرِدْ + (REDD+) أن تكفل المشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة لا سيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة ببرنامج الرِدْ + (REDD+) بما في ذلك تصميم آلية رد المظالم وجبر الضرر .

5) الاتساق مع الحفاظ على الغابات الطبيعية: يجب أن تكفل إجراءات برنامج الرِدْ + (REDD+) الاتساق مع الحفاظ على الغابات الطبيعية والتنوع الحيوي. من شأن وجود آلية فعالة لرد المظالم وجبر الضرر أن تعزز الحفاظ على الغابات الطبيعية.

6) التدابير اللازمة للتصدي لمخاطر الانتكاسات: يجب أن تكفل إجراءات برنامج الرِدْ + (REDD+) ديمومة خفض الانبعاثات الناتجة عن أنشطة تخفيف الغابات.

7) التدابير اللازمة لمنع تسرب الانبعاثات: يجب على البلدان التي تنفذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) أن تتخذ إجراءات لمنع تسرب الانبعاثات.

يطالب إطار وارسو لسنة 2013 الخاص ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) جميع البلدان التي تضطلع بأنشطة برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) أن توضح كيفية التي تم بها التصدي لجميع ضمانات كانكون واحترامها (المقرر، Decision 12/CP.19). كما يطالب إطار وارسو الخاص ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) في البلدان التي تنفذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) أن توضع أنظمة معلومات للإبلاغ عن كيفية تعزيز واحترام ضمانات كانكون (Voigt and Ferreira, 2015). برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات بموجب اتفاق باريس لسنة 2015 خلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في باريس بفرنسا قد توصلت البلدان إلى اتفاق لمكافحة تغير المناخ وتسريع وتكثيف الإجراءات والاستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام منخفض الكربون من خلال اعتماد اتفاق باريس الصادر في ديسمبر 2015 .

تنص المادة 5 (1) من اتفاق باريس على أنه يجب على جميع البلدان اتخاذ إجراءات لحفظ وتعزيز بالوعات وخزانات غازات الدفيئة بما فيها الغابات.

تنص المادة 5 (21) على تشجيع البلدان على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ودعم الإطار الحالي بما في ذلك من خلال المدفوعات القائمة على النتائج على النحو المنصوص عليه في التوجهات والمقررات ذات الصلة المتفق عليها بالفعل بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

**ضمان المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة**

تم تصميم المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة أصحاب المصلحة في مرحلة التأهب والاستعداد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) (مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج مبادرة الأمم المتحدة بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات لسنة 2012 (FCPF and UN REDD program). لدعم المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في سياق مرحلة التأهب والاستعداد لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) من أجل مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وبرنامج الأمم المتحدة بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات، مع التركيز على مشاركة الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المعتمدة على الغابات.

من شأن هذه المبادئ التوجيهية مطالبة الدول الالتزام بالمعايير المحددة في الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة ودعم مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

## 2.6 استجابة أصحاب المصلحة 1.2.6 لمحة عامة

تم تصميم نظام معلومات تلقي المظالم وتسجيلها والاعتراف بها وتقييمها وإقرارها قبل اجراء المقابلات مع المجيبين. كما تم تصميم نماذج لإدارة قواعد البيانات والتي سيتم ترجمة المظالم فيها للحصول على معلومات تتعلق بتنفيذ برنامج الرِدْ + (REDD+). يعتبر السودان ككل كلية واحدة تمثلها الولايات النموذجية الثلاث كعينات. تم تقسيم المجيبين إلى ثلاث فئات :

(أ) مسؤولو الإدارات الحكومية التي تدير الموارد الطبيعية.

(ب) المزارعون التقليديون المقيمون في القرى.

(ج) الرعاة الرحل الذين لديهم قطاع هائل من الثروة الحيوانية.

يعتمد جميع أصحاب المصلحة بطريقة أو بأخرى إلى حد كبير على الغابات للمحافظة على نظم الإنتاج. هذا الاتجاه في استخدام الأراضي - الذي يتجاوز القدرة على التجديد - يقلل من قدرة الغابات الطبيعية على التجديد لتحقيق عزل الكربون بشكل فعال ويؤدي إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة وما يصاحبها من ظاهرة الاحتباس الحراري.

### 2.2.6 الهيكل الاجتماعي

شملت المجموعات 150 مجيباً تتراوح أعمارهم بين 20 و 60 عاماً للإجابة على 45 سؤالاً. حوالي 92% من المجيبين متزوجين (أفراد الأسرة) (الجدول 6.2.2). يشكل المزارعون 76.7% والرعاة 8.3% فقط من المجيبين (المستطلعين). إلى جانب المزارعين والرعاة ، كان الموظفون الحكوميون 10% ، والعمال غير المهرة 1.7% والعاملين في مهن أخرى 3.3%. من بين المجيبين، المستقرين هم الأغلبية إذ يمثلون نسبة 95% والبدو الرحل 3.3% بينما النازحين 1.7%. تكشف البيانات أن 56.7% من أفراد العينة يعيشون في منازل مبنية

من مواد محلية مثل القش والخشب و33.3% في منازل من الطوب الأحمر و6.7% في منازل من الطوب الأخضر غير المحروق أو الجالوص بينما 3.3% من البدو الرحل الذين يعيشون بيوت الشعر والخيام.

#### الجدول 2.2.61-0 : التركيبة الإجتماعية

العنصر	%
الحالة الاجتماعية: (متزوج)	92
المزارعون	76.7
الرعاة	8.3
الموظفون الحكوميون	10.0
العمال غير المهرة	1.7
أخرى	3.5

#### 3.2.6 إدارة المراعي

تتراوح مساحة الاستحواذ على الأراضي والتي تختلف اختلافاً كبيراً بين الأسر/الأفراد، بين أقل من 5 إلى 1000 فدان، يتم الحصول عليها بالميراث (45.8%) والإيجار (23.7%) والشراء (8.5%). يتم تخصيص الأرض من قبل الإدارة الأهلية (3.4%) أو أراضي حكومية مجانية (18.6%). بصرف النظر عن المحاصيل، فإن 52.6% من الماشية الخاصة بالمستجيب التي يمتلك الماعز منها 69% والضأن التي يملكها 31% من المجيبين. المستجيبون الذين ادعوا أن المراعي طبيعية 17%، في حين أن 44.7% من المستطلعين ادعوا أن حالة المراعي متوسطة وفقيرة على التوالي. التصور الذي أبداه 84.9% من المجيبين أن تكوين النبات قد تغير، حيث ذكر 69.7% منهم أن اتجاه التغيير إلى الأسوأ. تم اعتماد النظام البدوي لتربية الماشية من قبل 46.7% من المجيبين، في حين يمارس نصف الرحل والمستقرة بنسبة 20% و33.3% من المجيبين علي التوالي. أكثر من 70% من برامج دعم المجيبين لإعادة تأهيل المراعي. المستجيبون الذين وافقوا على أن الأشجار مفيدة كعلف كانت 82.5% من المجموع. ذكر 12.3% فقط من أفراد العينة أن مسارات الثروة الحيوانية (المرايحيل) طبيعية، بينما ذكر 66.7% و21.1% أنها ضيقة ومزروعة.

#### الجدول 2-0 (3.2.6): تصور المجيبين لإدارة المراعي

البند	الحالة	%
1. الظروف	طبيعية	17.0
	متوسطة	38.3%
	ضعيفة	44.7%
2. التركيبة النباتية	تغيير	84.9%
	بدون تغيير	15.1%
3. اتجاه التغيير	أفضل	30.4%
	أسوأ	69.4%
4. نوع تربية الماشية	بدوي	46.7%

البند	الحالة	%
	شبه بدوية	20%
	مستقرة	33.3%
5. إعادة تأهيل المراعي	ضارة	29.6%
	مفيدة	70.4%
6. الأشجار كعلف	مفيدة	82.5%
	عديمة الفائدة	17.5%
7. مسارات الماشية	طبيعية	12.3%
	ضيقة	66.7%
	مزروعة	21.1%

#### 4.2.6 إدارة الغابات

بلغت نسبة المستجيبين الذين يرون أن موارد الغابات المتدهورة 89.8% في حين أفاد 8.5% أن موارد الغابات قد تحسنت (الجدول 3.2.6). فيما يتعلق بمستوى إدارة الغابات، أفاد 56.7% من المجيبين بأنها كافية و26.7% قالوا أنها غير كافية. فيما يتعلق بالغابات المحجوزة، اعتقد 24.4% أنها مضرّة بمصالحهم بينما 57.6% يعتقدون أنها غير ضارة. أولئك الذين يعتقدون أن حجز الغابات هو السبيل السليم لزيادة ملكية الغابات 89.3%، بينما 10.7% يعتقد بخلاف ذلك. يؤيد 98.1% من المجيبين استخدام الغابات كمصدر لخشب الوقود و1.9% يستخدمون الغابات لجمع الفواكه البرية. أفاد 31.7% من المجيبين أن سوء الاستخدام كمسبب لتدهور الغابات، اعتقد 68.3% أن التدهور مرده الاستخدام غير الرشيد. أولئك الذين هم على استعداد للتعاون مع الهيئة القومية للغابات وإدارة المراعي لتحسين الموارد 98.3%. المجيب الذي ذكر أن تنمية الغابات عبر استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير والاستخدام الرشيد هي 40.7% و18.6% و8.5% على التوالي. تمت المطالبة بتطوير الغابات بواسطة إدارة الغابات الشعبية والحماية من الحرائق بنسبة 22% و6.8% على التوالي.

#### الجدول 3-0 (4.2.6): تصور المجيبين لإدارة الغابات

البند	الحالة	%
1. ظروف الغابات	تدهورت	89.8%
	تحسنت	8.5%
2. خطط إدارة الغابات	ملائمة	56.7%
	غير ملائمة	26.7%
3. حجز الغابات	مضر	42.4%
	غير مؤذي	57.6%
4. زيادة الأملاك الغابية	الحجز	89.3%
	بدون حجز	10.7%
5. استخدامات الغابات	خشب الوقود	98.1%
	الفاكهة البرية	1.9%

31.7 68.3	سوء الاستخدام الاستخدام العقلاني	6. مسببات التدهور
98.3 1.7	راغب غير راغب	7. التعاون مع الهيئة القومية للغابات
40.0 18.6 08.5	استزراع الغابات (التشجير) وإعادة التشجير الحجز الاستخدام الرشيد	8. تنمية الغابات
22.0	إدارة الغابات الشعبية	9. المشاركة المجتمعية
6.8	مكافحة الحرائق وإدارتها	10. الحماية

### 6.2.5 النزاعات والمظالم

أقر حوالي 80% من المجيبين بحدوث النزاعات. اتفق حوالي 60.4% من المجيبين على أن هذه النزاعات والمظالم تحدث بين المزارعين والرعاة. أسباب النزاعات والمظالم هي الزراعة بالإضافة إلى الرعي وصناعة الفحم وحياسة الأراضي والنزاعات الحدودية وغيرها كما ذكر 79.3% و15.5% و3.4% و1.7% على التوالي. أولئك الذين زعموا أن أطراف النزاع والمظالم هم من الأفراد يشكلون 92.9% من المجيبين بينما يرى 1.8% منهم أن الطرفين من المجتمعات المحلية والمؤسسات على التوالي. كما ذكر 69.1% من المجيبين أنه يتم حل وتسوية النزاعات والمظالم من قبل الإدارة الأهلية بينما أفاد 29.1% و1.8% من المجيبين أن السلطة القضائية وغيرها من الجهات المعنية بالمصالحات هي التي تقوم بذلك. يتم تقديم معظم الشكاوى إلى الإدارة الأهلية على النحو الذي ذكره 80% من المجيبين بينما يرى 20% منهم أن الشكاوى يتم تقديمها إلى السلطة القضائية، بينما أفاد 55.6% من المجيبين بأن الإدارة الأهلية هي الملاذ لأنه يمكن الوصول إليها بـصـور أسهل. يحظى قرار السلطة القضائية بقبول أكبر كما أيده 81.0% من المجيبين (الجدول 4.2.6).

الجدول 4-0 (5.2.6): النزاعات والمظالم

النسبة %	الحالة	البند
80.0 20.0	موجود لا توجد صراعات	1. الانتشار/الشيوع
79.3	الزراعة والرعي وصناعة الفحم	2. الأسباب
15.5	حياسة الأراضي	
3.4	المنازعات الحدودية	
1.7	أخرى	3. القطاعات المعنية
60.4	المزارعون والرعاة	

92.9	الأفراد	4. الأطراف
5.4	المجتمعات	
1.8	المؤسسات	
69.1	الإدارة الأهلية	5. الجهات المعنية بالحل والمصالحات
29.1	الجهاز القضائي	
1.8	أخرى	
80.0	الإدارة الأهلية	6. تقديم الشكاوي
20.0	الجهاز القضائي	
55.6	الإدارة الأهلية	7. إمكانية الوصول
44.4	الجهاز القضائي	
81.0	الجهاز القضائي	8. قبول القرار

### 6.2.6 مناقشات مجموعة نقاط الاتصال

مدراء الموارد الطبيعية في الحكومة، منهم 56.9% من خريجي الجامعات ذوي الخبرة الطويلة. حوالي 98.3% كانوا على دراية بطبيعة النزاعات بين الرعاة وإدارة الغابات الولائية ومنهم 33.9%. ممن يعتقد أن المشكلات ترجع إلى ضعف إنفاذ قوانين الغابات. اعتقد حوالي 69.5% من المجيبين أنه من الضروري أن تقوم إدارة الغابات الولائية بإنشاء مكتب أو آلية يمكن الوصول إليها بسهولة لتلقي شكاوى النزاعات حتى يتسنى التعامل معها والحيولة دون تصعيدها وحلها على الفور. تعتقد الغالبية العظمى، 94.6% أن آليات رد المظالم وجبر الضرر الحالية والإدارة الأهلية ستكون أكثر فعالية إذا ما تم تنفيذها على النحو الصحيح. أكد 60% من المجيبين بأن إزالة الغابات وتدهورها لا يمكن تخفيضهما أو إيقافهما دون الاستفادة من مصدر بديل للطاقة.

### 3.6 النزاعات والمظالم

على الرغم من أن برنامج الرِدْ+ (REDD+) لديها القدرة على خفض الانبعاثات وتحسين إدارة الغابات وتعزيز سبل كسب العيش المحلية وتعزيز التنمية المستدامة في نهاية المطاف، قد يفضي تنفيذها إلى آثار سلبية على سبل معيشة المجتمع. يمكن أن تؤدي هذه الآثار السلبية إلى تعارض وتظلمات قد تنشأ من خلال مراحل مختلفة من تصميم وتنفيذ أنشطة برنامج الرِدْ+ (REDD+). استناداً إلى التشاور وتحليل المعلومات التي تم جمعها من البيانات الأولية والثانوية، فإن النزاعات والمظالم الحالية و/أو المحتملة التي قد تنشأ أثناء أنشطة الاستعداد والتأهب برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ+ (REDD+) وتنفيذ استراتيجية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات تشمل: النزاع على حدود الغابات المحجوزة والمناطق المحمية الحضائر القومية وصحة مستندات ملكية الأراضي وتقاسم الإيرادات والتطبيق الانتقائي للقانون من قبل السلطات والحفاظ على الحياة البرية / الغابات والاستغلال المقيد للموارد الطبيعية والبحث عن سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية واستزراع الأشجار في الغابات واستخدام الأراضي والنزاعات بين الحكومات المحلية. برز الصراع بين الحكومة المركزية والسلطات الولائية في السودان

علي وظائف الغابات وموارد المراعي المتنوعة وفوائدها. أعربت السلطات المركزية عن قلقها إزاء الإمدادات الخشبية لتلبية الاحتياجات الحضرية ولا سيما الإنشاءات وغيرها من تطوير البنية التحتية، مثل حطب الوقود وأعمدة الهاتف وأعمدة البناء وفلنكات السكك الحديدية وخشب البناء. من ناحية أخرى، كانت السلطات الولائية أكثر قلقاً بشأن الاحتياجات المحلية خاصة حطب الوقود ومنتجات الغابات غير الخشبية وعلف الماشية. تشمل المصادر المحتملة للتطلعات المحددة في مرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ + (REDD+) ما يلي:

- (1) الحصول على الأراضي واستخدام موارد الغابات من قبل المجتمعات التي تعتمد على الغابات.
- (2) الوصول إلى الغابات عن طريق تزوير مستندات ملكية الأراضي.
- (3) الإتجار غير المشروع بمنتجات الغابات.
- (4) سياسات التسعير والتسويق غير العادلة لمنتجات الغابات.
- (5) سوء الإدارة والسلوك غير المهني لموظفي الغابات.
- (6) النزاعات بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية على الولاية القضائية على الغابات والمناطق المحمية.
- (7) عدم وجود معلومات واضحة عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالغابات.
- (8) إساءة استخدام السلطة والسلطة من قبل بعض المكلفين بالواجبات، خاصة السياسيين.
- (9) الحدود غير الواضحة لمعظم الغابات والغابات المحجوزة والغابات المركزية والغابات المحجوزة بالمحليات والغابات الخاصة. إذا ظلت النزاعات والمظالم الحالية والمحتملة المحددة أعلاه دون حل، فمن المرجح أن تنشأ أثناء تنفيذ استراتيجية برنامج الرِدْ + (REDD+).
- (10) غموض الفوائد والقيم المستمدة من برنامج الرِدْ + (REDD+) لتوجيه المستفيدين/الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى.
- (11) اندلاع الصراعات بين القطاعات حول الاستحواذ على الأراضي وخاصة بين قطاعي الغابات والزراعة. لقد أدى الاندفاع الأخير لتعدين الذهب إلى تدمير أجزاء من الغابات الطبيعية حيث كان يمارس أصحاب الحيازات الصغيرة تقليدياً الزراعة أو الرعي أو احتطاب حطب الوقود أو جمع الفاكهة البرية أو صيد الأسماك. إن استخدام المنتجات السامة من قبل الباحثين عن الذهب غالباً ما يهدد حياة البشر والماشية.

#### 4.6 المظالم ضمن سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+))

تشكل الزراعة المطرية والرعي القطاع السائد حيث تعتمد المجتمعات على البيئة الطبيعية للعيش. نتيجة لتغير المناخ وندرة الأمطار، تندلع النزاعات بين المزارعين والرعاة باعتبارها صراعات قائمة على الموارد وتتحول إلى حرب قبلية وإثنية. علاوة على ذلك، فإن

المظالم تنجم عن انحسار رقعة الأراضي الزراعية، وبالتالي يتم أشجار الغابات لزراعة المحاصيل. على الرغم من ذلك، فقد نجح قطاع الغابات في تنفيذ الزراعة الغابية (الزراعة المختلطة/التونجيا) داخل الغابات المحجوزة كتدبير لرد المظالم وجبر الضرر المتعلقة بنقص الأراضي الصالحة للزراعة. لذلك، من الأهمية بمكان نشر الوعي حول الآثار البيئية والاقتصادية لغرس الأشجار وخاصة بين مستخدمي الأراضي الغابية والإدارة الأهلية. من المهم بشكل خاص أن يدرك أصحاب الحيازات الصغيرة المنافع المتبادلة المشتركة مع الهيئة القومية للغابات لتي تنطوي على توفر الأراضي للزراعة وغرس الأشجار.

## 5.6 التغذية المرتدة وآلية رد المظالم وجبر الضرر

التغذية المرتدة وآلية رد المظالم وجبر الضرر هي أنظمة وموارد تنظيمية أنشأتها الحكومات الاتحادية أو الولائية لتلقي الشواغل/المخاوف المتعلقة بتأثير سياساتها وبرامجها ملاذ يلجأ وعملياتها على أصحاب المصلحة ومعالجتها في نهاية المطاف. من شأن التغذية المرتدة وآلية رد المظالم وجبر الضرر أن تعمل بمثابة إليه أصحاب المصلحة للتعبير عن الآثار المحتملة لقيام أي مشروع أو برنامج على الرغم من المشاركة الفعالة فيه وذلك من باب إستشعارهم للتبعات من منظور استشاري (مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات /مبادرة الأمم المتحدة بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات لسنة FCPF/UN-REDD, 2015. وهي ترمي إلى لعب دور مكمل وليس بديل للقضاء الرسمي أو غيرها من سبل الإنصاف القانوني من أجل إدارة المظالم. يجب الإقرار بأنه لا يمكن معالجة جميع الشكاوى من خلال آلية رد المظالم وجبر الضرر. فعلى سبيل المثال، يتم عادةً إحالة المظالم التي تدعي الفساد و/أو الانتهاك الرئيسي الممنهج لحقوق الإنسان إلى هيئات إدارية أو قضائية للتحقيق الرسمي وليس إلى آليات رد المظالم وجبر الضرر بالتعاون في حل المشاكل (مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات /مبادرة الأمم المتحدة بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات لسنة FCPF/UN-REDD, 2015. يجب أن تتلقى آلية رد المظالم وجبر الضرر بفعالية وكفاءة المخاوف والشكاوى والتظلمات التي قد يواجهها أصحاب المصلحة مع برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرْدُ + (REDD+) والأطراف الأخرى خلال مرحلتي الاستعداد/التأهب والتنفيذ (مؤتمر فيجي بشأن آليات رد المظالم وجبر الضرر في سياق سياق برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرْدُ + (REDD+) لسنة Fiji (REDD+ FGRM, 2017).

يجب أن تكون آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة:

❖ **شُرعي:** لها هياكل حوكمة واضحة وشفافة ومستقلة بما فيه الكفاية لضمان عدم تدخل أي طرف في عملية جبر

مظلمة بعينها من التدخل في السير العادل لتلك العملية.

❖ **سهل الوصول إليها:** يجب الإعلان عنها لأولئك الذين قد يرغبون في الوصول إليها وتقديم المساعدة الكافية للأطراف المتضررة التي قد تواجه عوائق أمام الوصول إليها بما في ذلك اللغة أو محو الأمية أو الوعي أو التمويل أو المسافة أو الخوف من الانتقام. يجب أن تكون متاحة لمختلف أعضاء المجتمع بما في ذلك الفئات الأضعف مثل كبار السن والنساء والشباب والمعوقين .

❖ **يمكن التنبؤ بها:** يجب توفير إجراء واضح ومعروف، مع أطر زمنية لكل مرحلة؛ توضيح أنواع العمليات والنتائج التي يمكن أو لا يمكن تقديمها ووسائل رصد تنفيذ النتائج.

❖ **منصفة:** يجب أن كفل للأطراف المتضررة إمكانية الوصول المعقول إلى مصادر المعلومات والمشورة والخبرة اللازمة للشروع في عملية رد المظالم وجبر الضرر بشروط عادلة ومنصفة.

❖ **متوافقة مع الحقوق:** - يجب أن تضمن توافق نتائجها وسبل الانصاف مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

❖ **شفافة** - يجب أن توفر شفافية كافية للعملية والنتائج لتلبية المخاوف/الشواغل المتعلقة بالمصلحة العامة المعرضة للخطر كلما أمكن ذلك.

تلعب وزارة الزراعة والغابات والمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية دوراً أساسياً في التحقق من معالجة جميع الشكاوى وعدم حدوث مخالفة للمبادئ المذكورة. كما تؤدي المنظمات غير الحكومية أدوار مهمة تتمثل عادة في زيارة المناطق التي حدثت فيها الشكاوى للتحقيق فيها والإبلاغ عنها والتأكد من جبر الضرر.

## 6.6 إجراءات حجز الغابات كنموذج لآلية رد المظالم وجبر الضرر

على الرغم من تأسيس مصلحة الغابات في السودان منذ سنة 1902، إلا أن حجز الغابات قد بدأ بعد ثلاثة عقود، وفقاً لقانون الغابات لسنة 1932، مع الأهداف الرئيسية الرامية لتزويد البلاد بمنتجات الغابات مع مراعاة حماية البيئة. ومع ذلك، فإن جهود الهيئة القومية للغابات لم تحقق هذه الأهداف حيث أن المنطقة المحجوزة في الوقت الحالي لم تتجاوز 5.6% من مساحة البلاد، (الهيئة القومية للغابات، 2016). حيث لا يزال 77% من السكان يستخدمون أراضي الغابات المتبقية بحرية لأغراض الزراعة المعيشية والرعي والاحتطاب لحطب الوقود ومجموعة متنوعة من الاستخدامات الأخرى، وكلها تعتبر دوافع/مسببات لإزالة وتدهور الغابات (الفقرة 4.1). هذا الاتجاه في إدارة موارد الغابات جعل البلاد أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتمثلة في عزل الكربون أو التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري .

غالباً ما تواجه عمليات حجز الغابات تضارب مصالح المجتمعات التي تعتمد على الغابات والتي اكتسبتها مع مرور الوقت حقوق الانتفاع والامتيازات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. هذه الحقوق هي سبب المظالم، وغالباً ما تكون المواجهة كلما تحاول الهيئة القومية للغابات إنشاء غابات محجوزة. ومع ذلك، تتبنى الهيئة القومية للغابات استراتيجية حكيمة للحصول على موافقة مسبقة

من أصحاب المصلحة الرئيسيين في الغابة المحجوزة المقترحة بالتشاور مع الإدارة الأهلية وإدارة المحلية وحكومة الولاية. تنتهي هذه المشاورات في نهاية المطاف بدفع تعويض لأفراد المجتمع المعتمدين على الغابات عن فقدان الحقوق والامتيازات المكتسبة لكي لا يكون لديهم أي مطالبات أخرى على مساحة الأرض المحددة. يشكل هذا الإجراء آلية لرد المظالم وجبر الضرر في جميع أعمال حجز الغابات. يتم الإعلان عن هذه الأرض بعد ذلك على أنها "غابة محجوزة" يشهد عليها رئيس القضاة الذي ينشر الإعلان في الجريدة الرسمية لحكومة السودان قبل توقيعها من قبل الرئيس.

## 7.6 آليات رد المظالم وجبر الضرر الحالية

تتم معالجة النزاعات ورد المظالم وجبر الضرر في المناطق الريفية من خلال التراتبية غير الرسمية المعترف به محلياً للإدارة الأهلية والذي يبدأ باللجان المختصة من شيوخ القرى والمعروفة باسم "الأجاويد" برئاسة الشيخ ومن ثم يليها رئيسه/رئيسها العمدة وينتهي بالمستوى الأعلى "الناظر/الشرطاي". بيد أن هذه المؤسسات تفتقر إلى صلاحيات إنفاذ قراراتها بشأن قضايا حيازة الأراضي، وفي هذه الحالة قد يلتمس المدعي الانصاف من المؤسسات الرسمية أي المحاكم القانونية. لا يوجد هيكل تنظيمي واضح للأجاويد فيما إذا كانوا عمداء الأسر أو كبار السن في القرية أو المعسكرات البدوية. ومع ذلك، يتم اختيارهم من قبل الشيخ وفقاً لتقديره الخاص من بين أولئك الذين لديهم القدرة على حل المشكلة المحددة المطروحة بصورة ودية. معظم العُمد ليس لديهم محاكم بل شأنهم في ذلك شأن الشيوخ حيث يعتمدون على الأجاويد ممن يختارونهم بأنفسهم والذين يعملون كمجلس استشاري للعمدة لرد المظالم وجبر الضرر بصورة ودية. يسعى صاحب المظلمة إلى العمدة لإنصافه بجبر ما لحق به من ضرر عندما يفشل الشيخ والأجاويد في حل شكواه وعندما لا يجد في قرار العمدة ما يرضيه فإنه يستأنف قضيته أمام الناظر/الشرطاي. يتم استئناف قرارات الأخير في المحاكم الرسمية أو محاكم الولايات.

تُعد الآليات الرسمية وغير الرسمية الآليات التي يمكنها اكتشاف أو منع أو تخفيف تصعيد النزاعات والمظالم وحلها في قطاع الغابات. الآليات الرسمية هي الوزارات المعنية وسلطات الولايات والسلطات المحلية والقضاء. تشمل الآليات غير الرسمية، من ناحية أخرى الإدارة الأهلية والزعماء التقليديين والنقابات ورجال الدين.

تتمتع كل من الآليات الرسمية وغير الرسمية بدرجات متفاوتة من النجاح في التخفيف من حدة المظالم والصراعات بين المجتمعات التي تعتمد على الغابات والمحميات الطبيعية. من المرجح أن تكون غير كافية لحل النزاعات المتوقعة في ضوء تنفيذ استراتيجية برنامج الرِدْ + (REDD+). بينما لا يزال رجال الإدارة الأهلية والزعماء التقليديين يؤدون دوراً مهماً في التخفيف من حدة النزاعات بين المجتمعات التي تعتمد على الغابات، فإن تأثيرها واحترامها من حيث الموارد الطبيعية أخذ في الانحسار لا سيما بين الشباب. ومع ذلك، تظل الآليات غير الرسمية هي الجهات الوحيدة لرد المظالم وجبر الضرر وحل النزاعات في معظم المناطق الريفية حيث الآليات الرسمية نادرة أو غير متوفرة.

على المستوى القومي، توجد محكمة عليا بوصفها أعلى مستوى لحل النزاعات في جميع المستويات الأدنى بالإضافة إلى ديوان المظالم الذي أنشئ حديثاً كألية إضافية للنظر في حل جميع النزاعات بخلاف أنظمة المحاكم. توجد محكمة حماية وترقية البيئة في الخرطوم للبت في القضايا التي تحتوي على النزاعات والقضايا البيئية.

## 8.6 الثغرات ونقاط الضعف

حدد أصحاب المصلحة الرئيسيون الثغرات ونقاط الضعف الرئيسية التالية لآلية رد المظالم وجبر الضرر الحالية:

أ. الحاجة إلى استعادة المحاكم الشعبية مع تفويض الصلاحيات إلى الشيوخ والعُمد والنظار لتمكينهم من حل المظالم على مستوى القاعدة الشعبية. وبالتالي، فإن الإصلاح القانوني لتعديل التشريعات الحالية وصياغة التشريعات الجديدة أمر أساسي.

ب. وقد حلت النقابات العمالية التي كلفت في الماضي بجبر مظالم عضويتها. يوصى بإعادة النقابات.

ج. الثغرات في نشر المعلومات بين القطاعات وبين مختلف مستويات الحكومة بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الرد + (REDD+).

د. عدم كفاية التمويل ونشر الموارد البشرية والمعدات اللازمة للتعامل مع رد المظالم وجبر الضرر في المستوى غير الرسمي وضعف مراقبة وتنفيذ العمليات.

هـ. ضعف التعاون بين الوكالات الحكومية الرئيسية بما في ذلك وزارة المالية والهيئة القومية للغابات والتي تعد أساسية لقرارات الإدارة والسياسات المتعلقة بقطاع الغابات والموارد الطبيعية وهي القطاعات ذات الصلة ببرنامج الرد + (REDD+). يمكن أن يؤثر ضعف التعاون السائد حالياً بين تلك القطاعات المذكورة سلباً على فعالية آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة لبرنامج الرد + (REDD+).

و. وقد أدى عدم وجود خطة وطنية عادلة لاستخدام الأراضي إلى نشوب نزاعات بين القطاعات المتنافسة حيث تم دفع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي الهامشية بسبب تمدد الزراعة الآلية.

ز. الافتقار إلى المهارات والمعارف ذات الصلة اللازمة لإدارة مختلف أشكال جبر الضرر/حل النزاعات على مستويات مختلفة.

ح. إن الوعي والمعرفة بشأن برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرد + (REDD+)). وبالفعل بشأن دور الغابات في الحفاظ على نظم الإنتاج وحماية البيئة غير موجودة في المؤسسات الرسمية لرد المظالم وجبر الضرر على جميع المستويات.

ط. ضعف الوعي بأهمية برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرد + (REDD+)) وتأثيرها على سبل كسب العيش.

ي. يؤدي نقص موارد الطاقة البديلة في المناطق الريفية إلى اعتماد الناس على حطب الوقود والفحم في الطهي.  
ك. حصاد منتجات الغابات غير الخشبية مثل الصمغ العربي والفواكه البرية والأعشاب إلخ. غالباً ما يؤدي إلى صراعات لأن الأشجار تتعرض للقطع بشكل غير مشروع أو غيرها من الأضرار.

## 9.6 آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة 1.9.6 الهدف العام

يتمثل الهدف العام لآلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة في المساهمة في الكشف عن النزاعات ومنعها وتسويتها والإسهام في تهيئة بيئة مواتية لتحويل النزاعات إلى مجتمع يسوده التعايش السلمي والتلاحم المجتمعي. حيث يرمي إلى تحول الصراع بسبب دوره المحتمل في تحسين العلاقات بين المجتمعات المتأثرة بالنزاع وداخلها. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة الرامية لتوجيه المظالم إلى آلية مقبولة من الناحية المؤسسية لحل النزاعات المحتملة أثناء التحضير والتنفيذ لبرنامج الرِدْ + (REDD+). فهي تركز على الحوار وحل المشكلات كوسيلة لتمير أصحاب المصلحة لمناقشة النزاعات وحلها. تتعامل آلية رد المظالم وجبر الضرر في المقام الأول مع النزاعات القائمة على المصالح مما يعني أن هناك صراعات بين المجموعات التي لها شكل من أشكال الاعتماد المتبادل في تقاسم المنافع المتوقع على منتجات الغابات والحدود.

تسعى آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة إلى تبني الهيكل المؤسسي الرسمي وغير الرسمي وفي الوقت نفسه تبسيط آلية التظلم الرسمية أو الرسمية الحالية. تشمل القواعد الرسمية نظام المحاكم في حين أن الأنظمة غير الرسمية تشمل الآليات التي تستخدمها الإدارة الأهلية للتعويض عن المظالم. ومع ذلك، ليس الغرض من آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة أن تحل محل آلية تعويض المظالم الحالية وإنما بوصفها هيكلًا هجيناً يخلق نهجاً أكثر فاعلية لتسوية المنازعات ورد المظالم وجبر الضرر التي قد تنجم عن أنشطة التحضير والتنفيذ لبرنامج الرِدْ + (REDD+). إذا لم يجد الأشخاص أو المجتمعات المتأثرة من النزاعات المتعلقة ببرنامج الرِدْ + (REDD+) تدخلات وقرارات مرضية من قبل آلية رد المظالم وجبر الضرر فقد يلتمسون الإنصاف من خلال نظام المحاكم الرسمية.

## 2.9.6 الأهداف المحددة

الهدف المحدد لآلية رد المظالم وجبر الضرر هو: المساهمة في حل المظالم والصراعات المتعلقة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+)) بطريقة فعالة في الوقت المناسب.

من شأن آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة أن:

❖ تسهم في تحسين واستعادة العلاقات بين الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالنزاع نتيجة لأنشطة برنامج خفض الانبعاثات

الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+)).

❖ تساعد في الكشف عن النزاعات ومنعها قبل وقوعها والتخفيف من عواقبها ومنع تصاعدها.

- ❖ تمكن الأشخاص الذين لا صوت لهم والضعفاء (مثل الفقراء والمسنين والمجتمعات المهمشة والغابات المجاورة) من تقديم الشكاوى وتلقي ردود الفعل في الوقت المناسب.
- ❖ تعمل على تحسين مشاركة أصحاب المصلحة واتخاذ القرارات من خلال الحوارات ورد المظالم وجبر الضرر وتسوية المنازعات.

### 3.9.6 الأساس المنطقي لآلية رد المظالم وجبر الضرر

تشير نتائج الدراسة إلى أن أصحاب المصلحة في الغابات لديهم أشكال مختلفة من المظالم والصراعات في مناطق مختلفة من البلاد. تعتمد معظم المناطق الريفية في السودان اعتماداً كبيراً على الإدارة الأهلية في حل النزاعات ومعالجة المظالم خاصة بسبب صعوبة الوصول إلى الآليات القضائية الرسمية.

#### النهج المتبع في معالجة النزاعات

عندما يتم تقديم شكوى، عادة ما يتم إجراء التدخلات من قبل لجان الأجاويد والتي تتألف من شيوخ المجتمع أو الأعضاء القادرين على القيام بذلك وعادة ما يرأسهم الشيخ على النحو المبين أعلاه. تلتزم الأطراف المتصارعة بالتقاليد المجتمعية بقبول حكم الأجاويد كوسيلة للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار. يشمل تعويض الشخص المتضرر تصحيح الأضرار وفي بعض الحالات فرض غرامة صغيرة "حق القهوة" إلى اللجنة التي لا تتمتع بسلطات إدارية أو قضائية لتنفيذ قراراتها. في حالة شعور أحد طرفي النزاع بالظلم فيجوز له/لها تقديم شكوى إلى العمدة والذي يحسم الأمر من خلال مراجعة مداوات اللجنة بحضور الشيخ.

إذا فشل الشيخ في حل النزاع بوسعه إحالة القضية إلى المستويات العليا للإدارة المحلية والعمدة أو إلى محكمة الناظر التي تصدر الحكم النهائي. تخضع قرارات محكمة الناظر التي تتمتع بسلطات قضائية محدودة قابلة للاستئناف في المحكمة المحلية الرسمية حيث يمكن استئناف الحكم على المستويات العليا للسلطة القضائية. ومع ذلك، غالباً ما يُحجم المواطنون عن الذهاب إلى أبعد من محكمة الناظر لأنه يعتبر عملاً من عدم الامتثال لقرار الرئيس الأعلى المسؤول عن جميع المقيمين من القبائل في منطقته وكذلك لأنه يستغرق وقتاً ثميناً ويكلف أموالاً طائلة للدخول في إجراءات قضائية أخرى والتي قد تصل إلى محكمة الاستئناف. وبالتالي، فإن الإدارة الأهلية هي الآلية الرئيسية لتسوية المظالم بسبب قربها من المجتمع وقبوله لها. لهذا السبب، يُقترح نظام تفويض السلطة إلى الإدارة الأهلية لتمكين معالجة النزاعات والمظالم بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة. تم اقتراح تفويض السلطة من قبل جميع الأشخاص المعنيين في ولايات الدراسة التجريبية الثلاث لأنهم يعتقدون أن الإدارة الأهلية لا تزال الآلية الأنسب للوصول إلى الجماهير للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في القرى النائية والمخيمات البدوية.

وقد تم تكليف آليات رد المظالم وجبر الضرر الأخرى مثل النقابات العمالية السابقة ومنظمات المجتمع المحلي للحفاظ على مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة في الماضي. وكانت النقابات الأكثر نشاطاً في البلاد هي اتحاد المزارعين واتحاد الرعاة واتحاد منتجي الصمغ العربي والاتحاد النسائي الذين كلفوا بحماية مصالح عضويتهم. ومع ذلك، كانت النقابات العمالية متواضعة في التعامل مع

المشكلات التي تواجهها كل من عضويتها والمؤسسات ربما بسبب الخلاف السياسي مع النخب أو الأحزاب الحاكمة الحالية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن النقابات من استخدام الموارد المتاحة لتعزيز مهاراتها.

بينما حظيت الآليات الرسمية بقبول واسع النطاق ووثقت بها المجتمعات المعتمدة على الغابات لحل النزاعات، فقد تم اعتبارها غير متاحة لمعظم أصحاب المصلحة الذين قد يواجهون قيوداً مالية أو زمنية لتجاوز عقبات البيروقراطية داخل المؤسسات المعنية. علاوة على ذلك، لم تلعب الآليات الرسمية دوراً مهماً في الكشف عن المظالم والمنازعات ومنعها. ومن ناحية أخرى، فإن الآليات غير الرسمية قد باتت أيسر منالاً ويمكن التعويل عليها في توفير العدالة التصالحية. ومع ذلك، غالباً ما تعاني المؤسسات غير الرسمية من نقاط ضعف أو تقويض بسبب قلة الصلاحيات القانونية أو السلطة الإدارية للقيام بواجبات حل النزاعات لا سيما عندما تواجه المنافسة مع السياسيين. وبالتالي، هناك حاجة إلى إنشاء آلية فعالة لتلقي وتقييم ومعالجة المظالم والصراعات الناشئة عن تنفيذ برنامج الرِدِّ + (REDD+).

## 10.6 الهيكل المقترح لآلية رد المظالم وجبر الضرر

### 1.10.6 على مستوى القرية ومخيم البدو

يتم التعامل مع النزاعات والمظالم في القرى والمخيمات البدوية في كل محلية من قبل الشيخ والأجاويد. يؤدي العمدة والأجاويد نفس الشيء على مستوى المحلية الفرعية، بينما يتولى الناظر معالجة التظلمات على المستوى القبلي أو (النظارة) داخل المحلية بالرجوع إلى التعاميم/الأوامر المحلية الصادرة عن الهيئة القومية للغابات. تتمثل وظيفة الأجاويد في الاستماع إلى كل من المدعي والمدعى عليه ومحاولة تسوية المسألة ودياً وجبر الضرر وإقناع الأطراف المتصارعة بمسامحة بعضها البعض، كخطوة نحو الحفاظ على النسيج الاجتماعي المتماسك الذي يربط القرويين معاً. لا تُفرض أي عقوبة، إلا أنه قد يطلب في بعض الأحيان غرامة صغيرة من الجاني غرامة صغيرة من الجاني "حق القهوة" أو تبرع مناسب آخر للجنة وهو أيضاً العرف السائد في دعم أجاويد العمدة. النظام هو في الأساس نفس النموذج الموصى به باستثناء آلية رد المظالم وجبر الضرر بوصفها مؤسسة بسلطات قضائية وإدارية كافية تمكنها من تنفيذ قراراتها عند الضرورة. على الرغم من صلاحياتها الجديدة، ينبغي لآلية رد المظالم وجبر الضرر أولاً وقبل كل شيء التمسك الدائم بروح إجراءات التسوية الودية للنزاعات واعتمادها نهجاً من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي من التفكك. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن سكان القرية أو المعسكر البدوي يرتبطون اجتماعياً ببعضهم البعض بعلاقات الدم أو المصاهرة أو غيرها من المصالح التي يحرسون على الحفاظ عليها باتباع المشورة المقدمة من آلية رد المظالم وجبر الضرر المشكلة من شيوخ القرية أو المخيم.

### 2.10.6 مستوى المحلية

الحكومات المحلية التي تتمتع بسلطة إدارية وسياسية بدعم من الإدارات الحكومية في المحلية بالتعاون مع الناظر المرتبط بمحكمة المحلية يجب أن تشكل آلية رد مظالم وجبر ضرر على مستوى المحلية. يختار السكان المحليون الإدارة الأهلية والتي تعتبر عنصراً بالغ الأهمية في آلية رد المظالم وجبر الضرر برمتها (الشكل: 3.1 و 3.2) على النحو المبين أعلاه وتقره الحكومة. إنه في الواقع نظام إداري

وقضائي منخفض التكلفة وفعال يعتمد على القوانين العرفية للتعامل مع الأمور الشخصية أو الجرائم على الموارد الطبيعية. يُقترح إحالة أي مظالم ومنازعات لم يتم حلها على مستوى القرية إلى آلية رد المظالم وجبر الضرر ومحكمة حماية وترقية البيئة (انظر الشكل 3.2). إذا فشلت هيكل الإدارة الأهلية وآلية رد المظالم وجبر الضرر بالمحلية ومحكمة حماية وترقية البيئة في حل النزاع أو إذا كان أي طرف متظلم غير راضٍ عن سلوك الهيكل المذكورة أعلاه، فسيظل أمامهم خيار الاستئناف أمام المحاكم/القضاء الرسمي بالمحلية.

### 3.10.6 المستوى الولائي

يُقترح تشكيل آلية لرد المظالم وجبر الضرر على مستوى الولاية من المعتمدين الذين يمثلون والي الولاية وأعضاء المجالس التشريعية بالمحليات ومسؤولي تنمية المجتمع وإدارات الموارد الطبيعية ممثلة في الزراعة والغابات والمراعي والحياة البرية والمياه والبيئة. يجب أن يعالج هذا الهيكل المؤسسي الجديد والذي يتمتع بسلطات إدارية وسياسية النزاعات والمظالم على مستوى الولاية بالتعاون مع الإدارة الأهلية. وإذا أخفقت آلية رد المظالم وجبر الضرر الولائية في حل القضايا فقد يتم استئناف القضايا أمام محكمة حماية وترقية البيئة على مستوى الولاية، الشكل 1.6.

### 4.10.6 المستوى القومي (الاتحادي)

يجب تشكيل مجلس الأمانة القومية لآلية رد المظالم وجبر الضرر "وهي هيكل مؤسسي مقترح" برئاسة المدير العام للبيئة القومية للغابات وعضوية ممثلين عن الوزارات الاتحادية ذات الصلة والمنسق القومي لبرنامج الرّد + (REDD+) والأمين العام لآلية رد المظالم وجبر الضرر والنقابات العمالية ذات الصلة والمحكمة العليا. يجب إحالة القضايا التي لم يتم حلها على المستوى القومي إلى محكمة الاستئناف للبت فيها وإصدار حكمها كأوامر تنفيذية واجبة النفاذ. تستمد الأوامر قوتها من سلطة محكمة الاستئناف في تنظيم إجراءاتها الخاصة دون التقيد بالقواعد أو الإجراءات التي تتبعها المحاكم العادية. يجوز لأي طرف متضرر من قرار محكمة الاستئناف أن يستأنف أمام المحكمة العليا في غضون ثلاثين يوماً من صدور القرار أو الأمر.

### 11.6 التحديات التي تواجه آلية رد المظالم وجبر الضرر

أ. يواجه المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية تحديات تتمثل في الالتزام بولايته والتي تشمل تنسيق جهود الوزارات المعنية والمؤسسات المختصة أو إنشاء فروع في الولايات لمعالجة القضايا البيئية الملحة والتي أضيف إليها برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرّد +) (REDD+) وهو عن جزء لا يتجزأ منها.

ب. يعاني قطاع الغابات والزراعة من نقص التنسيق والتكامل الذي يجعل من الزراعة الغابية ممارسة مرغوبة بيئياً ومنتظمة لاستخدام الأراضي.

ج. لم تنعكس أهمية تغير المناخ بشكل كافٍ في النظم الزراعية الجارية في البلاد.

د. تحتاج الهيئة القومية للغابات إلى تعزيز وتحديث وتمكين خدمات حرس الغابات ودوريات مكافحة الحرائق الحالية حتى يتسنى حماية الغابات وإستحداث المزيد من الوظائف والوحدات لمراقبة قطع الأشجار غير المشروع.

هـ. يتطرق قانون ديوان الحكم الاتحادي لسنة 2001 إلى المسؤولين الحكوميين والمنظمات الشعبية من مستوى القاعدة الشعبية إلى القمة. تم إنشاء ديوان الحكم الاتحادي والذي يرأس هيئته العليا النائب الأول لرئيس الجمهورية لتحقيق أهداف محددة، مثل تخصيص الأموال والتحضر وتعزيز نظام الحكم المحلي وتنسيق المستويات الثلاثة (الوطنية والحكومية والمحلية) وتبادل المعلومات وإجراء البحوث. علاوة على ذلك، ينبغي دعم مقترح آلية رد المظالم وجبر الضرر من قبل إدارة الغابات الشعبية والإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة.

## 12.6 ورشة عمل التحقق

تمت مراجعة ومناقشة مشروع التقرير النهائي من قبل كبار المتخصصين في الهيئة القومية للغابات بما في ذلك المدير العام ووحدة إدارة المشروع بالإضافة إلى استشاريين من خلفيات مختلفة. ركزت المناقشة على القضايا المتعلقة بتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) وآليات حل النزاعات ورد المظالم وجبر الضرر فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. أعرب المشاركون في ورشة العمل عن تقديرهم لمضمون التقرير الذي يسلط الضوء على أنه ينبغي النظر إلى الغابات باعتبارها رصيماً وطنياً في السياق العام لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. مدرجة أدناه المسائل المتعلقة بدعم وتعزيز نتائج الدراسة وتوصياتها وقد روعيت على النحو الواجب في النص:

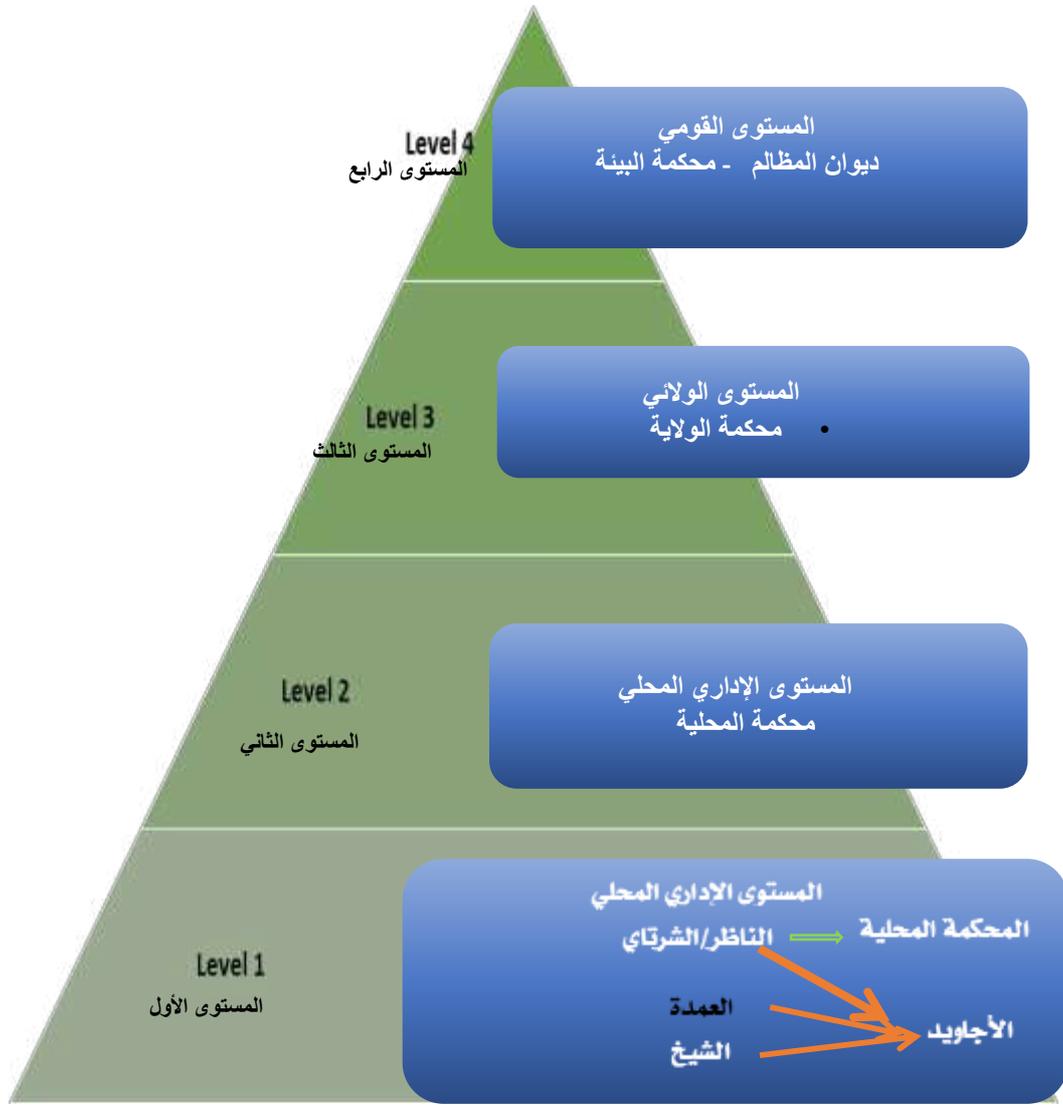
- 1) يجب معاملة الزراعة الآلية التي هي المسبب/الدافع الرئيس لإزالة الغابات وتدهورها على أساس مبدأ "الملوث يدفع" "Polluter Pays" أي تصبح مسؤولة عن الدفع مقابل الضرر الذي ألحقته بالبيئة الطبيعية حيث في هذه الحالة يتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية عن إعادة التشجير.
- 2) من أجل التعامل مع ردود الفعل ومعالجة الشكاوى أثناء وبعد تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) وبرنامج توعية وتدريب لموظفي الهيئة القومية للغابات وممثلي منظمات المجتمع المدني بشأن هياكل الآليات الجديدة لحل النزاعات وتفعيل آلية رد المظالم وجبر الضرر على مختلف المستويات مطلوب.
- 3) يمكن أن تبدي حكومة السودان التزاماً سياسياً أقوى تجاه برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) لضمان إعادة التأهيل والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية استناداً إلى تقاسم المنافع من خلال برامج إدارة الغابات الشعبية.

4) يجب دعم برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) من خلال القوانين واللوائح كضمانات ضد التعدي على أراضي الغابات المحجوزة وسوء إدارة الموارد الطبيعية عن طريق منع الحرائق وقطع الأشجار والصيد غير المشروع.

5) يجب مراجعة إجراءات حجز الغابات لضمان الحفاظ على مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية والمراعي وخشب الوقود والصبغ العربي. لقد نما إلى علم فريق دراسة المشروع ما يفيد أن المزارعين في محلية الشواك قد رفعوا شكواهم إلى الرئيس عندما استولت السلطات الحكومية على أراضيهم لحجز الغابات.

6) تشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة لا سيما النساء والشباب على استزراع الغابات الخاصة إدرار الدخل والمساهمة في تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) وبرنامج عزل الكربون.

7) إعادة تأهيل وتمكين الآليات غير الرسمية لا سيما الإدارة الأهلية والنقابات العمالية بما في ذلك النساء حتى يتسنى حل النزاعات ورد المظالم وجبر الضرر فيما يتعلق بالغابات والموارد الطبيعية الأخرى.



الشكل 1(1.6): الهيكل التنظيمي الحالي لآلية رد المظالم وجبر الضرر

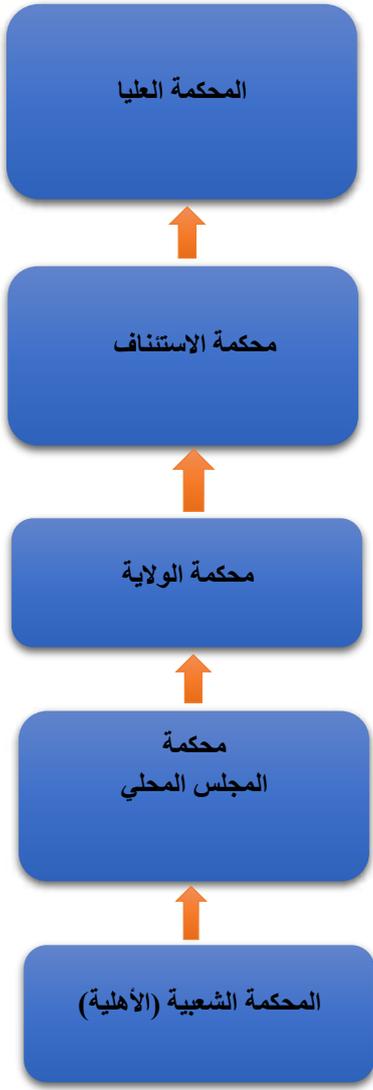
الشكل 2 (2.6): الهيكل التنظيمي المقترح لآلية رد المظالم وجبر الضرر



أ. الهيكل التنظيمي لآلية رد المظالم وجبر الضرر



ب. الجهاز القضائي



7. التوعية وبناء القدرات

1.7 مقدمة.

يجب أن تكون آلية رد المظالم وجبر الضرر المقترحة قادرة على الاستفادة من الروابط التي تم تحديدها في الوكالات القائمة على مختلف المستويات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى امتلاك جميع القطاعات والمستويات لمهارات جيدة لإدارة عملية رد المظالم وجبر الضرر وخاصة إجراءات تلقي وتسجيل ونقل المعلومات التي تم جمعها . هناك أيضاً حاجة إلى التأكد من أن الكيانات المعنية والجهات المناظرة على فهم شامل لتغير المناخ وأهداف برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + REDD+) والسياق العام لآلية رد المظالم وجبر الضرر من حيث صلتها بتنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + REDD+).

تم تطوير برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + REDD+) للتخطيط في السودان من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق حيث شارك أصحاب المصلحة من خلال ورش عمل على المستوى المحلي والولائي والقومي ومناقشات جماعية وورش عمل وطنية للتحقق لتحديد أصحاب المصلحة وأمناء الموارد والأطراف. على الرغم من أن بعض حلقات العمل هذه عقدت في ولايات مختلفة فإن معظم أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية لم يكونوا على دراية تامة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + REDD+). استلزم هذا الوضع توعية موجهة توجيهاً جيداً وبناء القدرات لأصحاب المصلحة الريفيين الذين يتوقع منهم تقديم مساهمات كبيرة في تنفيذ خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات.

وثمة اقتراح أن تكون الإدارة الأهلية بمثابة رأس الرمح في معالجة قضايا الموارد الطبيعية بحيث تلعب دوراً رئيسياً في آلية رد المظالم وجبر الضرر . تتمتع الإدارة الأهلية بهيكل هرمي يضفي عليها ميزة الامام بحل النزاعات داخل المجتمع ومعالجتها. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى الوعي بالقضايا البيئية وعواقب سوء إدارة الموارد الطبيعية على جميع المستويات. يجب أن يكون زعماء الإدارة الأهلية خاصةً النُّظار /الشترتايات الذين يرأسون المحاكم الأهلية على دراية بالقوانين البيئية وفرص تبادل المعلومات والآراء مع نظرائهم في ولايات مختلفة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يستهدف التدريب الإدارات الحكومية والحكومات المحلية ذات الصلة بما في ذلك الجهاز القضائي وموظفي الخدمة المدنية والقطاع الخاص والمؤسسات الثقافية. وعلى نحو مماثل ينبغي توسيع نطاق بناء القدرات ليشمل الوزارات المعنية والمحليات والمحاكم الريفية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. يجب أن يكون التدريب نفسه مصمماً على تقييم الاحتياجات الفعلية ليناسب مختلف المستويات وأن يتماشى مع مهام مستوى معين من آلية رد المظالم وجبر الضرر فضلاً عن الطبيعة المتوقعة للمظالم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يستفيد القادة السياسيون على مختلف المستويات، فضلاً عن الأمن والوكالات الأخرى المسؤولة عن إنفاذ القانون من التدريب.

## الهيكل التنظيمي لبناء القدرات

هناك أربعة مستويات من أصحاب المصلحة من المتوقع أن يلعبوا أدواراً رئيسية في تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+) وآلية رد المظالم وجبر الضرر في الولايات (الشكل 1.7).



الشكل 3(1.7): العرض التخطيطي لبناء القدرات

## 2.7 سجل المظالم الإلكتروني وقاعدة البيانات

تمثل إحدى المفاهيم الحديثة التي تم استكشافها في السودان في استخدام الأجهزة الإلكترونية لسد الفجوة بين القطاعات والوكالات والمستويات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بنقل المعلومات وتلقمها. يُقترح استخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر كوسائط لنقل البيانات وتلقمها وتسجيلها. هناك إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت حتى في بعض المناطق النائية في السودان. أقامت العديد من الشركات أبراج الاتصالات المتنقلة في المناطق النائية حيث أصبح من الممكن الآن الوصول إلى الهاتف المحمول وأجهزة الكمبيوتر التي يمكن استخدامها كوسيلة لنقل واستلام المعلومات. من المتوقع أن يقدم العديد من أصحاب المصلحة الذين يحصلون على خدمات الهاتف التظلم عن طريق الهاتف وقد يكون بإمكان برنامج الرِدْ + (REDD+) رفع التظلم من خلال رقم الهاتف المجاني وأرقام الرسائل القصيرة التي تسجل المحادثات كدليل على الإفادة بالاستلام. يمكن لأصحاب المصلحة الأميين استخدام هذه الطريقة بسهولة لتقديم التظلم والحصول على متابعة التظلم بطريقة مماثلة. من خلال تخصيص رقم مجاني يمكن التعامل بسهولة مع الأسئلة والتوضيحات البسيطة من أصحاب المصلحة .

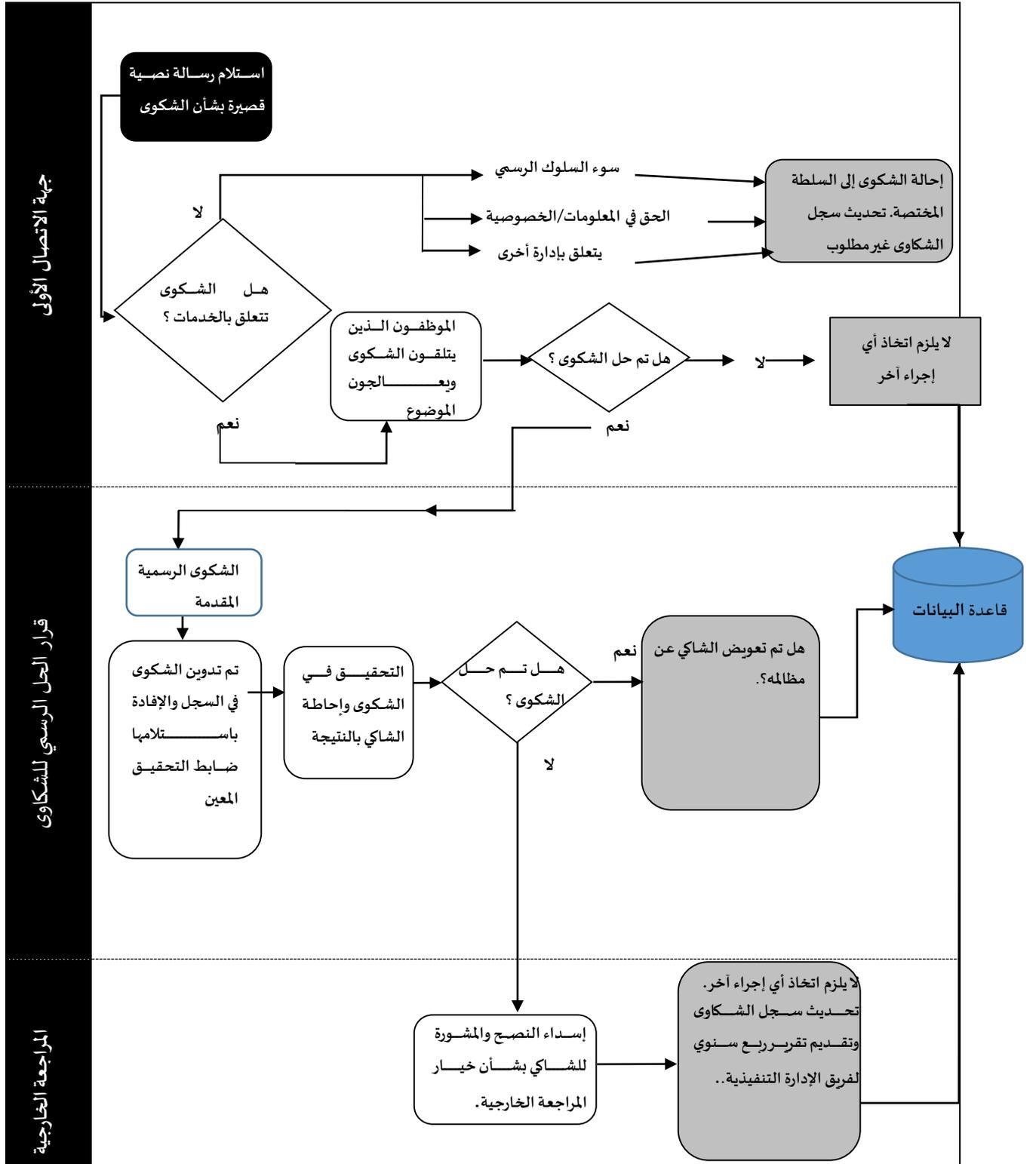
يوجد في السودان بالفعل بعض النماذج الناجحة التي تعرض أنواع آليات الشكاوى التي تم إنشاؤها باستخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت كوسيلة رئيسية لنقل المعلومات من المستوى المحلي إلى المستوى القومي. يمكن تصميم سجل قاعدة

بيانات وحدة آلية رد المظالم وجبر الضرر لاستلام وتسجيل الشكاوى/التظلمات داخل المواقع المخصصة لتنفيذ آلية رد المظالم وجبر الضرر . بمجرد تلقي التظلم، يجب إدخاله في قاعدة بيانات (عبر الإنترنت) بواسطة أشخاص مدربين . يمكن إدارة قاعدة البيانات هذه بواسطة وحدة الرصد والإبلاغ والتحقق التابعة لبرنامج الردِّ + (REDD+) على المستوى القومي كجزء من سجل رصد المظالم لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الردِّ + (REDD+) الحالي).

سيعمل مكتب المظالم التابع لبرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الردِّ + (REDD+) كنقطة اتصال وتنسيق لكل نوع من المظالم التي يتم تقديمها وذات الصلة ببرنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الردِّ + (REDD+)). سيتلقى مكتب المظالم الشكاوى أثناء ساعات الدوام الرسمي. بمجرد استلامها، سيتم تسجيل المظالم في سجل مركزي لبدء المعالجة. يتصل مكتب المظالم بصاحب الشكاوى عن طريق الهاتف (أو غيره من أشكال الاتصال القابلة للتطبيق) لتأكيد تسجيل التظلم رسمياً. سيتم إبلاغ صاحب الشكاوى أيضاً بعملية معالجة التظلم وسيقوم المسؤول بنقل المعلومات التالية:

- (1) إقرار باستلام التظلم.
- (2) لمحة عامة على الخطوات في عملية التعامل مع المظالم.
- (3) الإطار الزمني الذي يتوقع من خلاله الرد التالي من مكتب التظلم .
- (4) رقم تسجيل القضية.
- (5) جهة الاتصال بشأن التعامل مع المظلمة في حالة وجود مزيد من المعلومات المطلوبة. فيما يلي تفاصيل قاعدة البيانات المقترحة.

الشكل 4 (2.7): سجل المظالم الإلكتروني وقاعدة البيانات



النشاط	الشهور	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	
المسؤولية																										
تدريب مسؤولي المحلية علي عمليات آلية رد المظالم وجبر الضرر بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم عملياتها																										
رفع مستوى الوعي لدي الحكومة المحلية بشأن عمليات آلية رد المظالم وجبر الضرر																										
تحديث السياسات والإجراءات الحالية لآلية رد المظالم وجبر الضرر																										
نشر سياسات وإجراءات آلية رد المظالم وجبر الضرر للجمهور																										
وضع التدابير اللازمة لإجراء تحليل منتظم لتكرار المظالم وأنماطها وأسبابها الاستراتيجيات والعمليات المستخدمة لحل المظالم																										

الجدول 1-0(1.7): خطة عمل تفعيل عملية آلية رد المظالم وجبر الضرر في السودان

## 8. الاستنتاجات والتوصيات

### 1.8 الاستنتاجات:

- (1) من شأن نظام حيازة الأراضي غير العادل التسبب في وقوع النزاعات والمظالم بين أصحاب الحيازات الصغيرة ومشاريع الزراعة الآلية.
- (2) يتضرر أصحاب الحيازات الصغيرة من جراء الاعتماد المؤقت علي الغابات في زراعة المحاصيل واستزراع الأشجار (الزراعة المختلطة) لفترة قصيرة في ظل عدم وجود أراضي بديلة لزراعة المحاصيل.
- (3) شعور الإدارة الأهلية بالاستياء على إثر تجريدها من الصلاحيات الإدارية والقضائية قد ترتب عليه تجاهل قراراتها المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية لا سيما بشأن قطع الأشجار وإضرار النار في المراعي والصيد غير القانوني للحياة البرية.
- (4) افتقار المناطق الريفية بشكل عام إلى الخدمات الأساسية الضرورية وهو وضع سيكون له تأثير سلبي على تنفيذ برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرِدْ + (REDD+)).

### 2.8 التوصيات:

- (1) قيام المجلس التشريعي الوطني بإصدار أو تعديل وتنفيذ التشريعات من أجل زيادة موارد الغابات وحماية البيئة والتنمية الزراعية في ضوء مشاريع القوانين المقدمة من الوزارات المختصة.
- (2) إعادة آليات رد المظالم وجبر الضرر غير الرسمية لا سيما الإدارة الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ، والمنظمات غير الحكومية والنقابات واتحادات المرأة وجمعيات منتجي الصمغ واتحادات الشباب بموجب المراسيم الرئاسية التي أقرها المجلس التشريعي الوطني كآليات لحل النزاعات مدعومة بالسلطة و الموارد المالية والاعتراف بها من قبل الجهات الرسمية.
- (3) يجب على حكومة السودان وضع خطة وسياسات شاملة لاستخدام الأراضي للحيلولة دون الاستيلاء على الأراضي بوسائل الاحتيال وخاصة من قبل أصحاب مشاريع الزراعة الآلية.
- (4) يجب توضيح فوائد برامج استزراع الأشجار (برنامج الرِدْ + (REDD+)) والتي تشمل التمويل قصير الأجل لأصحاب الحيازات الصغيرة لتشجيعهم على تنفيذ برنامج الرِدْ + (REDD+).
- (5) إقرار ودعم برنامج الزراعة المختلطة لصالح غير الملاك استناداً إلى العقود الملزمة قانوناً كإجراء لتنفيذ برنامج الرِدْ + (REDD+) وتبادل المنتجات الغابية غير الخشبية مثل الصمغ والفاكهة البرية مع المزارعين على النحو المنصوص عليه في الملحق.
- (6) يجب تشجيع المزارعين والرعاة على زراعة أشجار الغابات وامتلاكها وإدارتها لتعزيز إنتاج المحاصيل وخشب الوقود والأعلاف خاصة خلال فترات الجفاف الحرجة.

- (7) إشراك ممثلي المزارعين والرعاة في آليات رد المظالم جبر الضرر وإطلاق برامج للتوعية البيئية بين الجمهور وإدارة الأهلية وصناع القرار بشأن النظم المناسبة لإدارة الموارد الطبيعية للحفاظ على الغطاء الشجري المستدام في المزارع والمراعي.
- (8) يجب إنشاء مجالس بيئية ولأئية تمشياً مع ولاية المجلس الأعلى للبيئة الرامية لإشراك النساء والشباب للوقوف على تنفيذ برامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (الرْدُ + (REDD+).
- (9) تمكين ونشر حرس الغابات وقوات حماية الحياة البرية على جميع المستويات لحماية الغابات والمراعي والحياة البرية.
- (10) وأخيراً، يجب عدم ادخار أي جهد في تمكين الآليات غير الرسمية من حل المظالم وتسوية المنازعات كتدبير فعال لمنع اندلاع الصراعات والانشقاقات بين القبائل التي قد تهدد التعايش السلمي في المناطق الريفية مثل ما شهده فريق دراسة المشروع في شرق دارفور، المرفق (2).

## 9. المرفقات

### المرفق (1):

#### 1) الهدف العام:

يتمثل أحد المنتجات الرئيسية لبرنامج الأستعداد والتأهب لبرنامج الرْدُ + (REDD+) في استكمال حصر الموارد الطبيعية المتجددة في البلاد وخاصة الغابات والأراضي المعمرة وتقييم حالتها الحالية وإخضاعها بعد ذلك للإدارة المستدامة بهدف الحفاظ عليها وتعظيم فوائدها المباشرة وغير المباشرة بطريقة تشاركية وشفافة وعادلة.

#### 2) الأهداف المحددة:

تشمل الأهداف المحددة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(1) تشمل الحصر الكمي والنوعي المفصل لغابات البلاد والأراضي المعمرة وتشكيلات الأشجار والأشجار خارج الغابات وموارد المراعي والمراعي وموائل الحياة البرية والمحميات القومية والمحميات والحيازات الخاصة من أجل:

أ. التأكد من وضعهم من حيث الملكية والتسجيل والنزاعات.

ب. تقييم حكيم لحالتهم الحالية من حيث التخزين والتنوع والصحة والحيوية.

ج. التقييم الدقيق لوظائفهم المحددة والسلع الفعلية والمتوقعة المقدمة والخدمات المقدمة ولا سيما من حيث زيادة سبل

كسب عيش المجتمعات المحيطة والبلاد ككل وخارجها.

د. تقييم أساليب الإدارة.

(2) استعراض السياسات والترتيبات المؤسسية والتشريعات السارية ذات الصلة.

### (3) تنفيذ مشروع الاستعداد والتأهب الوطني السوداني لبرنامج الرِدْ + (REDD+) من خلال:

أ. تحليل الوضع الحالي فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية والتنسيق بين القطاعات ذات الصلة ببرنامج الرِدْ + (REDD+).

ب. إنشاء الهياكل المؤسسية اللازمة والترتيبات الداعمة لإدارة وتنسيق عملية الاستعداد والتأهب لبرنامج الرِدْ + (REDD+)

من أجل تحقيق وتنفيذ استراتيجية برنامج الرِدْ + (REDD+) بصورة متسقة وناجحة وكذلك نظام رصد الغابات في السودان

مع الدعم لمهام الرصد والإبلاغ والتحقق إلى جانب المكونات الأخرى المصاحبة لبرنامج الرِدْ + (REDD+) في السودان.

(4) التأكد من أن البرنامج الوطني برنامج الرِدْ + (REDD+) لديه السلطة التمكينية اللازمة لاتخاذ القرار والخبرات ومشاركة

أصحاب المصلحة على نطاق واسع على مختلف المستويات المجتمعية لتحقيق الأهداف الشاملة للاستدامة طويلة الأجل للنتائج

المرجوة.

(5) التأكد من أن برنامج الرِدْ + (REDD+) مدعوم بالقدرات الفنية والاتصال الفعال (بما في ذلك إذكاء الوعي والتشاور مع أصحاب

المصلحة) وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية يسبقه تقييم شامل للاحتياجات و كإجراء لتخفيف مشكلة تغير المناخ في جميع أنحاء

العالم، وقعت البلاد اتفاقية مع مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات (FCPF) لتمويل مشروع آلية رد المظالم وجبر

الضرر (FGRM) لدعم برنامج الرِدْ + (REDD+) في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).

### المرفق (2): الأجاويد

(مفرد أجاويد أجاويد) هو مصطلح يستخدم على نطاق واسع في السودان يعني مجموعة من الناس عرفت بالحكمة والاعتدال عادة رؤساء

الأسرة الذين يؤدون مهام طوعية لصالح المجتمع مبنية على تطيب الخواطر وتهديئة النفوس دون توقع المكافأة. قد تشمل المهام المساعدة

/العون للمحتاجين والمساهمة في العمل الجماعي مثل حفر الآبار ومكافحة الحرائق وعمليات الإنقاذ، إلخ. غالباً ما تلتزم مشورتهم أو

استشارتهم من قبل زملائهم من أفراد المجتمع للمساعدة في اتخاذ القرارات بشأن الأمور العامة أو الشخصية مثل الزواج أو الاستحواذ

على الممتلكات أو العلاقات مع الغرباء. تشكل الأجاويد لجان استشارية للشيخ أو رئيس القرية البدوية في الشؤون المجتمعية مثل تسوية

النزاعات أو استرداد الممتلكات المفقودة أو تنظيم حملات بشأن التعامل مع الكوارث مثل تفشي الأمراض أو المهرجانات أو تقديم الخدمات

للرئيس. يجوز لكل من الشيخ أو العمدة اختيار الأجاويد اللازمة لأي من تلك المهام وفقاً لتقديرهم بدون مقابل. في الواقع، يقوم الأجاويد

بواجبات الحكومة على مستوى القواعد الشعبية.

### المرفق (3) ولايات الدراسة التجريبية

تمر الضعين بتحول سريع نسبياً من الاعتماد بشكل كبير على تربية الماشية إلى إنتاج المحاصيل مما يخلق منافسة خطيرة على الاستحواذ

على الأراضي. يتحمل القطاعان الشمالي والشرقي الغطاء النباتي للأراضي الجافة الذي يتراوح من غابة مكتنظة بالشجيرات إلى أراضي

السافنا المعمرة المفتوحة ذات الأشجار دائمة الخضرة والمتساقطة والتي يتراوح ارتفاعها مظلها الغابية 10 - 15 متراً. كما أن القطاعين الجنوبي والغربي تغطيهما نباتات السافنا أو أشجار دائمة الخضرة كبيرة. خلو القطاعين الأوسط والشرقي من النباتات الأرضية من الشجيرات القصيرة والحشائش بسبب الرعي الجائر وحرائق الغابات وقطع الأشجار للوقود والبناء مما يدفع بانتقال قطعان الماشية إلى المناطق الرملية في الشمال حيث البيئة مواتية جداً للحيوانات في موسم الأمطار بينما ترعى على امتداد بحر العرب في موسم الجفاف. تعتمد الماشية باستمرار على الأشجار العلفية الهزيلة بضم أوراقها المتساقطة أو إنزالها في الغالب.

يبلغ معدل الأمطار في ولاية القضارف 400 ملم في الشمال و أكثر من 800 ملم في الجنوب تتراوح ما بين زخات غيث خفيفة إلى أمطار غزيرة مصحوبة بالعواصف. يتراوح الغطاء النباتي من سهول عشب قصيرة في شبه الصحراء في الشمال إلى مظلة غابات مغلقة في الوسط والجنوب. لقد ظلت الزراعة الآلية النشاط الاقتصادي الرئيسي منذ عام 1942 حيث بدأت على حساب الغابات وذلك باقتلاع وحرق جميع الأشجار والشجيرات. تدني غلة المحاصيل إلى أدنى حد بعد مضي 3-5 سنوات من الزراعة، قد دفع المزارعون لتكرار نفس الممارسة بإزالة الغابات من أجل توسعة الرقعة الزراعية باستحداث مرايع جديدة. تضم النظم الإيكولوجية للغابات موارد غنية بالحياة البرية التي اختفت وفرت إلى محمية الدندر القومية أو إلى البلدان المجاورة. الماشية التي تحتل المرتبة الثانية في اقتصاد ولاية القضارف، حيث نحو 90% تملكها المجتمعات البدوية. بينما رعي مواشي المجتمعات المستقرة على النباتات وبقايا المحاصيل حول القرى. علف الأشجار هو الداعم الرئيسي للماشية خلال الفترة الحرجة من أبريل إلى يونيو عندما تنضب النباتات البرية تماماً.

يلجأ بعض مزارعي التونجيا (Taungya) إلى تدمير الشتول المنشأة حديثاً عن عمد حتى يتسنى لهم البقاء لفترة أطول داخل الغابات المحجوزة بغرض الزراعة لأن الأراضي الصالحة للزراعة لم تعد متوفرة في أي مكان آخر. على الرغم من هذه المشكلة، تعتمد الهيئة القومية للغابات الاستمرار في البرنامج من خلال توقيع عقد ملزم قانوناً مع المزارعين مع مراعاة "التكالب على الأرض land hunger" المزروعة حديثاً وتعزيز استزراع الأشجار. بيد أن أصحاب الحيازات الصغيرة ليسوا على دراية تامة بالفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد المترتبة على الإدارة الرشيدة للغابات والتي تتطلب برنامج توعوي فعال لتكريس وغرس ثقافة استزراع الأشجار وحمايتها.

لقد خرجت الزراعة الآلية عن نطاق السيطرة لأن المزارعين لا يلتزمون بالقواعد التي تتطلب زراعة المحاصيل للسماح بنمو أشجار الغابات الطبيعية لتحسين خصوبة التربة. ونتيجة لذلك، كانت التربة فقيرة وانخفضت غلة المحاصيل إلى 3 - 0 جوال من الذرة الرفيعة /الفدان . من المتوقع توقيع عقد ملزم قانوناً بين الهيئة القومية للغابات والمؤسسة العامة للزراعة الآلية يُلزم المزارعين بزراعة أحزمة واقية أو يتم طردهم من أراضي المزرعة. يجب مراجعة نظام الزراعة الآلية بسبب عائدته الاقتصادي القليل إلى البلاد فضلاً عن كونه مدمراً للبيئ. تغول الزراعة الآلية والبستنة على الموارد المخصصة للمراعي منذ عام 1936 ترتب عليه تقليص عرض مسار الإرتحال الموسمي للقبائل الرعوية

بحثاً عن الكلاً من 2000 متر إلى 150 متراً فقط مما دفع بالحيوانات التعدي على حقول المحاصيل المجاورة وخلق نزاعات بين المزارعين والرعاة.

إن المربيع الواقعة داخل الغابات المحجوزة هي موضوع النزاع بين دائرة الغابات والزراعة الآلية. لم تتمكن المحكمة من تسوية النزاع حيث لم يستطع أي من المتنازعين تقديم مستند يؤيد مطالبته. تم الإعراب عن الدعم الكامل من قبل الهيئة القومية للغابات لبرنامج تحويل الأراضي المتنازع عليها إلى مزارع غابية نظراً لأن الزراعة الآلية قد استحوذت على جزء كبير من الأرض. يمارس جميع المزارعين تقريباً الزراعة داخل الغابات المحجوزة نظراً لأنه لا يوجد المزيد من الأراضي في أي مكان آخر. من أجل منع المزارعين من إتلاف الأشجار، يجب التحكم في أنشطة الزراعة وفقاً للاتفاقية التي اقترحتها الإدارة القانونية (المرفق 3). يجب تعزيز وتوحيد الصك القانوني المتعلق بتخصيص الأراضي للبلاد بأسرها كأداة فعالة لتنفيذ برنامج الرِدْ + (REDD+).

أكد بلال أنه على الرغم من عدم الاعتراف الرسمي بالإدارة الأهلية، فإنها لا تزال الآلية الأكثر فاعلية للتعامل مع النزاعات والمظالم المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. هذا ببساطة لأنها على اطلاع تام بأحوال جميع المواطنين فيما يتعلق بمستويات معيشتهم وسلوكهم الاجتماعي والالتزام بالقانون. كما أن رئيس الإدارة الأهلية يستضيف عادةً الزائرين من جميع مناحي الحياة في مقر إقامته مثل الأطراف المتصارعة والشهود وفي كثير من الأحيان إيوائهم جميعاً في منزله مما يتيح فرصاً لحل النزاعات بشكل ودي.

على الرغم من حل الإدارة الأهلية، فإنها لا تزال تعمل لأن الإدارة الحديثة غير قادرة على الوصول إلى الناس في القرى النائية أو المعسكرات البدوية. ولذلك، اقترح بلال إعادة الإدارة الأهلية من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأنه يسهل الوصول إليها لأصحاب الحاجة من أجل المساهمة الفعالة والكفؤة في تنفيذ برامج الرِدْ + (REDD+)، يجب تعزيز ودعم الإدارة الأهلية بالموارد المالية واللوجستيات وتنويرها تنويراً تاماً بأهداف برنامج الرِدْ + (REDD+) وتوفير تدريب معقول على البيئة والإجراءات القانونية ونظم إدارة الموارد الطبيعية.

ممارسة قطع الأشجار هي السمة البارزة في ولاية القضارف لأغراض الزراعة وإنتاج الأخشاب دون احترام لقوانين الغابات التي تحظر هذا الفعل. فقد أصدرت الإدارة الأهلية قبل حلها أوامر للجماهير تشدد فيها على حماية الغابات من خلال فرض عقوبات رادعة على المخالفين. كانت هذه آلية فعالة لحماية الغابات لأن مجرد ذكر "رئيس الإدارة الأهلية" كان أكثر احتراماً من الأوامر الحكومية، لأنه أو ممثليه قريبون دائماً من مسرح وقوع الجرائم. يعتبر الجيش أحد المخالفين الرئيسيين لقانون الغابات حيث يتخذ من الغابات المحجوزة معسكراً له حيث ينشط الجنود في إنتاج الفحم والإتجار به. يُقترح تشكيل قوة شرطة خاصة للغابات وإعادة الإدارة الأهلية والتنسيق بين وزارتي الزراعة والدفاع بهذا الشأن.

كان أصحاب الحيازات الصغيرة هم الملاك الحقيقيون للغابات الطبيعية في ولاية القضايف آنذاك منذ عام 1945 عندما تم تقسيم الأرض باستثناء الغابات المحجوزة المركزية إلى حيازات صغيرة لأفراد المجتمع على أساس الاستحواذ الفعلي لزراعة المحاصيل وإنتاج الصمغ العربي. لقد حرص أصحاب الحيازات على حماية الغابات من لصوص الأخشاب والحرائق الغابات لأن الأشجار كانت مصدراً للدخل. استمر النظام بسلاسة حتى عام 1942 عندما بدأت الزراعة الآلية في التوسع على حساب جميع الغابات الحكومية والقطاع الخاص. ومنذ ذلك الحين، تم تخصيص قطع أرض لأصحاب الحيازات الصغيرة داخل محميات الغابات ليتم إعادتها على أساس نظام التونجيا الذي استمر ما بين 4-5 سنوات لإنشاء أشجار الغابات. لقد تحولت جنوب القضايف التي كانت في السابق منطقة غنية بالإنتاج الزراعي وإنتاج الصمغ العربي فباتت خالية تماماً من الأشجار بسبب التوسع الزراعي للزراعة الآلية. يتم شراء "الصمغ العربي" من قبل التجار في القرى أو في الغابات بسعر يزيد قليلاً عن الحد الأدنى ويتم تهريبه إلى البلدان المجاورة لتحقيق أرباح صافية قدرها 30 - 40 مليون جنيه لكل حمولة شاحنة واحدة من الصمغ. هناك حاجة لإعادة توزيع الأراضي لأنه على الرغم من أن غالبية المزارعين لا يملكون أراضي، بينما بعض أصحاب مشاريع الزراعة الآلية يمتلك أكثر من 60000 فدان.

أكد ناظر قبيلة ناظر الضباينة البدوية لفريق الدراسة الزائر أن الإدارة الأهلية على الرغم من تجريدها من الصلاحيات الإدارية أو القضائية فهي الآلية الوحيدة لرد المظالم وجبر الضرر وتسوية النزاعات بين أفراد المجتمع فضلاً عن المصادمات مع الآخرين من خارج المنطقة. لهذا السبب فإن أبواب الإدارة الأهلية تظل مفتوحة دائماً ليلاً ونهاراً للزائرين والمشتكين. البدو الرحل هم أصدقاء الغابات لكونها تشكل مصدراً للرعي والأشجار العلفية وملاذاً للحيوانات لانقضاء الرياح الساخنة والعواصف بينما يحمي الرعاة الأشجار من لصوص الخشب وكماثن الفحم.

تتميز ولاية جنوب كردفان بطبيعة أرض ملى بالعديد من التلال المتناثرة في جميع أنحاء الولاية وقد سميت بجبال النوبة على سكانها الأصليين قبائل النوبة حيث تستحوذ كل قبيلة من قبائل النوبة على جبل محدد كموطن لها. تقع داخل منطقة سافنا الغابات حيث يتراوح هطول الأمطار بين أقل من 500 ملم في الشمال وحوالي 800 ملم في الجنوب مما يتيح للسكان ممارسة الزراعة المطرية وتربية الماشية. تعيش بعض القبائل العربية البدوية أيضاً في جنوب كردفان مع قطعان من الماشية التي تتقاسم الرعي مع النوبة في السهول الطينية الخصبة الشاسعة بجانب المزارع. يتميز النظام الاجتماعي بعلاقات ودية بين النوبة والعرب إلى حد إقامة روابط الأخوة بين القبائل من المجموعتين العرقيتين.

بدأت الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان عام 1970 مع قدوم الأثرياء من المدن كملاك للمرايع التي جرى ترسيمها حديثاً ونتيجة لذلك، فقد انحسرت رقعة الأراضي الزراعية والمراعي التقليدية بشكل كبير في حين تم إغلاق العديد من مسارات المواشي. وقد تسبب هذا

في شكاوى ومظالم مريرة بين المجتمعات الزراعية والرعيوية الذين أُجبروا على الانتقال إلى الأراضي الهامشية. اندلعت الصراعات القبلية وانتشرت في أجزاء كثيرة من الولاية نتيجة لانحسار موارد الرعي.

عقدت اجتماعات مع المسؤولين بشأن اتخاذ القرارات المعنية ببرنامج الرِدْ + (REDD+) مع قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمراعي والحياة البرية والمياه والغابات. تم ملء 60 استبانة؛ منها 30 من قبل الدوائر الحكومية الشريكة لبرنامج الرِدْ + (REDD+) و30 من قبل المزارعين والرعاة بالقرب من المدينة، في قريتين ومخيم بدوي واحد. كشفت المعلومات التي تم الحصول عليها من المجيبين أن الغابات والمراعي شهدت تدهوراً خطيراً نتيجة للاستخدامات التقليدية والزراعة الآلية مما أدى أيضاً إلى إغلاق مسارات المواشي. علاوة على ذلك، لوحظ أنه بعد سنوات عديدة من الاختفاء، بدأت الأشجار والنباتات البرية المستساغة والحياة البرية في العودة إلى الغابات المحجوزة المقترحة. في رأي المجيبين لا يمكن حل التحدي المتمثل في الزراعة الآلية إلا بإيقافها لمدة 20 سنة على الأقل حتى يتسنى تهيئة فرص استعادة الغابات والحياة البرية والمراعي.

#### المرفق (4) الاستبيان:

المجيب	العمر	النوع	ذكر	أنثى	
أ. المجيبون من المجتمع المحلي					
الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب			
المستوى التعليمي	أمي	تعليم خلاوي	إبتدائي	ثانوي	جامعي
المهنة الرئيسية	مزارع	راعي	أخرى		
المهنة الثانوية	مزارع	راعي	تاجر	أخرى	
نوع العائلة	مستقرة	بدوية	نازحة		

المجيب	العمر	النوع	ذكر	أنثى	
المباني السكنية	الطوب الأحمر	الطين	المواد المحلية	خيمة	
حيازة الأراضي	موروثة	ايجار	شراء	الإدارة الأهلية	ملك حر - حكومية
حيازة متوسطة	فدان				
آلات زراعية	تقليدية	حديثة			
نوع الماشية	الماعز	الضأن	الأبقار	الإبل	
المراعي	طبيعية	تدهورت	ضعيفة		
التركيب النباتي	تغيير	بدون تغيير			
نوع التغيير	أفضل	أسوأ			
نظام الرعي	بدوي	شبه بدوي	مستقرة		
مصدر مياه البدو	أبار	حفير	مياه حنفية		
إعادة تأهيل المراعي	الحجز	نثر البذور			
أشجار وشجيرات مستساغة	أنواع الكائنات				
مسارات المواشي	طبيعية	ضيقة	مزروعة		
حالة الغابات	تحسنت	تدهورت			
جودة إدارة الغابات	مقبولة	ضعيفة			
إعطاء الأسباب					
المساهمة في تنمية الغابات	إعادة التشجير	حجز الغابات			
أنواع الصراعات علي الغابات					
الجهات الفاعلة الرئيسية للنزاع					
مشاركه أصحاب المصلحة					
التظلمات علي الموارد الطبيعية.					
طريقة تقديم الشكوى	الحكومة	الإدارة الأهلية	الجهاز القضائي		
إمكانية الوصول	الإدارة الأهلية	الجهاز القضائي			
قرارات الإدارة الأهلية	مرضية	مشكوك فيها	غير مرضية		
القرارات القضائية	مرضية	مشكوك فيها	غير مرضية		
ب. الإدارات (الدوائر) الحكومية:					
المجيب	المهنة				
المؤسسة					
المستوى التعليمي					
الخبرة					
الإلمام ببرنامج الرِدْ + (REDD+)	بين المزارعون والرعاة	بين الرعاة والهيئة القومية للغابات			
الإلمام بطبيعة الصراعات					

المجيب	العمر	النوع	ذكر	أنثى	
					الحلول المقترحة
					منع المنازعات والمظالم
					مؤسسات إدارة الشكاوى

## المرفق (5) العقد بين إدارة الغابات الولائية والمزارعين

مقتطفات من الاتفاق بشأن استزراع الأشجار في مساحة تقل عن 100 فدان من قبل المزارعين داخل الغابات المحجوزة، أعدتها الإدارة القانونية لوزارة العدل بولاية القضايف.

(1) التزامات غابات الولاية، الطرف الأول:

أ. توفير..... فدان من الأرض خالية من جميع الموانع داخل الغابة المحجوز ...

ب. تقديم المشورة الفنية في جميع مراحل زراعة الأشجار.

ج. توفير بذور الأشجار.

(2) التزامات المزارع، الطرف الثاني:

أ. دفع الإيجار عن الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

ب. زراعة الأشجار على الأرض المخصصة تحت إشراف الطرف الأول، على النحو التالي:

(1) زراعة 50% في السنة الأولى.

(2) زراعة 25% في السنة الثانية.

(3) وعد استيفاء الشرطين (1) و (2) أعلاه على المزارع مواصلة زراعة نسبة الـ 25% المتبقية من الأرض لمدة 5 سنوات

ومن ثم يجب عليه زراعة الأرض بالأشجار.

ج. إزالة الأعشاب وحماية الأشجار.

د. الإبلاغ عن الدخول غير القانوني أو قطع الأشجار حول الأرض المستأجرة.

هـ. يمنع منعاً باتاً إجراء أي تغييرات على الأشجار في المنطقة.

و. يمنع منعاً باتاً تشييد مباني دائمة.

ز. الشراكة غير مسموح بها.

ح. يمنع منعاً باتاً قطع أو حرق الأشجار في المنطقة لأي سبب كان.

(3) أحكام عامة:

أ. في حال عدم امتثال الطرف الثاني لأي من التزاماته، يصبح هذا الاتفاق لاغياً وباطلاً بدون تعويض للطرف الثاني .

ب. يحتفظ الطرف الأول بحق الدخول إلى المنطقة موضوع هذا الاتفاق في أي وقت شاء لضمان تنفيذ شروط زراعة الأشجار.

ج. تتقاسم الأطراف منتجات الغابات علي النحو التالي:

(1) 50% للطرف الثاني

(2) 50% للطرف الأول.

د. في حال إخفاق الطرف الثاني في زراعة الأشجار على النحو المتفق عليه، يصبح هذا الاتفاق لاغياً وباطلاً بدون إجراءات قضائية.

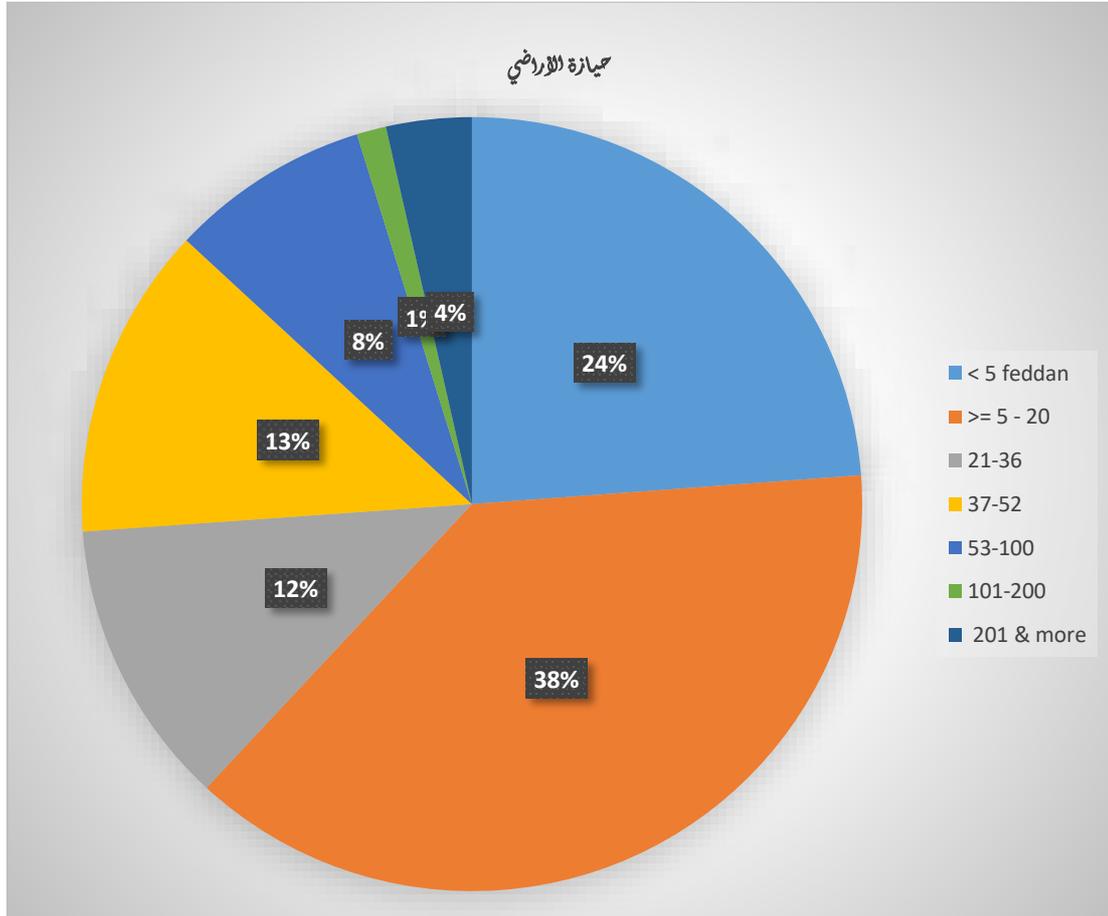
هـ. مدة سريان هذه الاتفاقية 20 سنة من وقت استزراع الأشجار قابلة للتجديد بشروط يتم الاتفاق عليها.

وبهذا جرى التوقيع

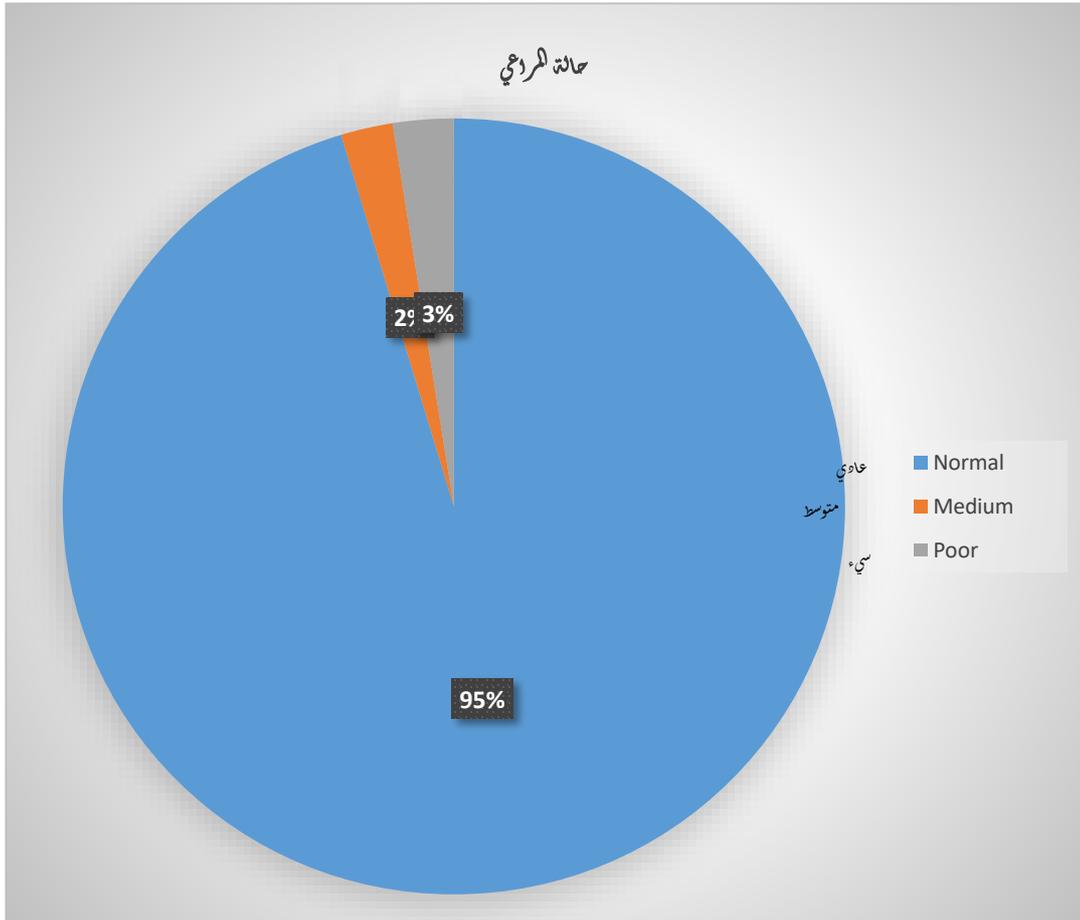
الطرف الأول :غابات الولاية..... الطرف الثاني:المزارع.....

## المرفق (6) الأشكال

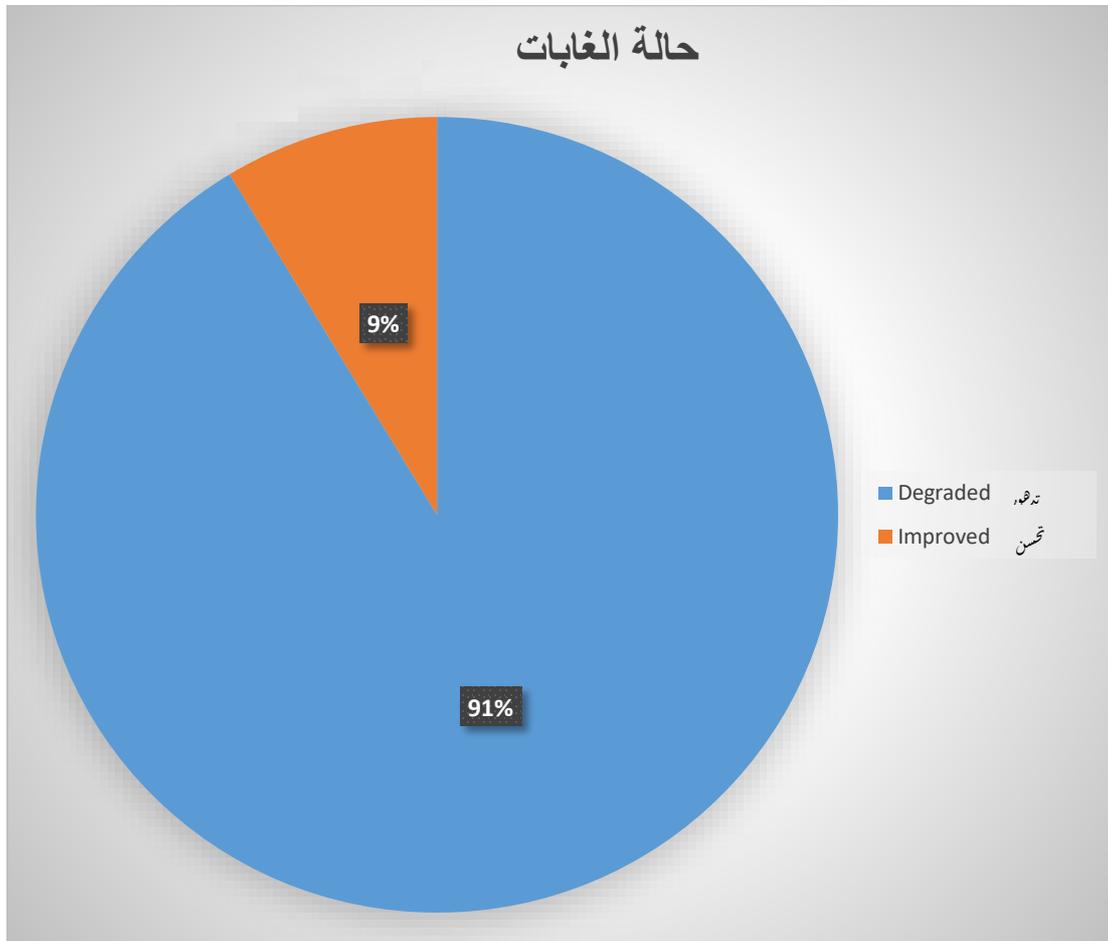
### الشكل 1



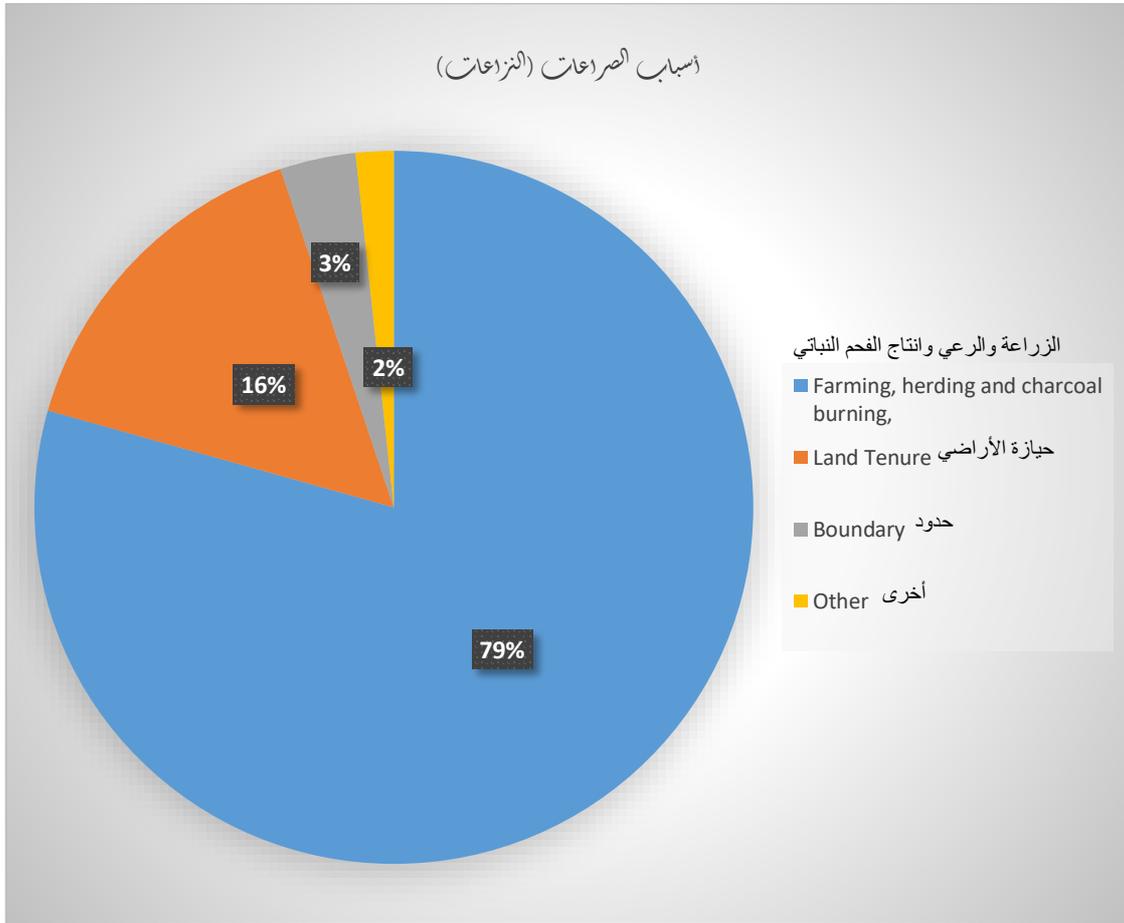
الشكل 2



الشكل 3 : حالة الغابات



#### الشكل 4



## 10. المراجع

1. Advisory Consortium for Conflict Sensitivity (ACCS) (2013). Northern Uganda Conflict Analysis

2. FCPF/UN-REDD (2015). Program Guidance Note for REDD+ Countries: Establishing and Strengthening Grievance Redress Mechanisms.
3. Fiji REDD+ FGRM (2017) Deliverable 2: Assessment and Recommendations of Existing Issues and Structures.
4. FCPF and UNDP (2013). Feedback and Grievance Redress Mechanisms A Joint session by FCPF and UNDP. FCPF Regional Workshop on Capacity Building for Social Inclusion in REDD+ Readiness. Bangkok, Thailand May 2nd 2013.
5. FCPF/UN-REDD (2015). Joint FCPF/UN-REDD Guidance Note for REDD+ Countries: Establishing and Strengthening Grievance Redress Mechanisms
6. FNC, 2016. Proc. 22<sup>nd</sup> General Conference, Khaartoum.
7. GHANA REDD+ S (2016). Ghana REDD+ Strategy. Republic of Ghana.
8. Sudan R-PP (2014). Readiness Preparation Proposal (R-PP). For Country: SUDAN 9th June 2014
9. Uganda REDD+ program (2016). Strengthening national feedback grievance redress mechanism for. Draft Report
10. UNFCCC (2014). Key decisions relevant for reducing emissions from deforestation and forest degradation in developing countries (REDD+). Decision booklet REDD+ to be submitted to the Ministry of Water and Environment. <http://www.acode-u.org/>
11. UN-REDD (2013). Guidance Note on Gender Sensitive REDD+. UNDP, UNEP and FAO.
12. UN-REDD (2014). Understanding drivers and causes of deforestation and forest degradation in Nepal: potential policies and measures for REDD+ Discussion Paper.
13. Ministry of Forests and Soil Conservation, Nepal.
14. Belal, Yousif, (2018). Director of the Legal Department, Gadarif State.



برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات  
منحة مرفقة الشراكة للحد من انبعاث كربون الغابات